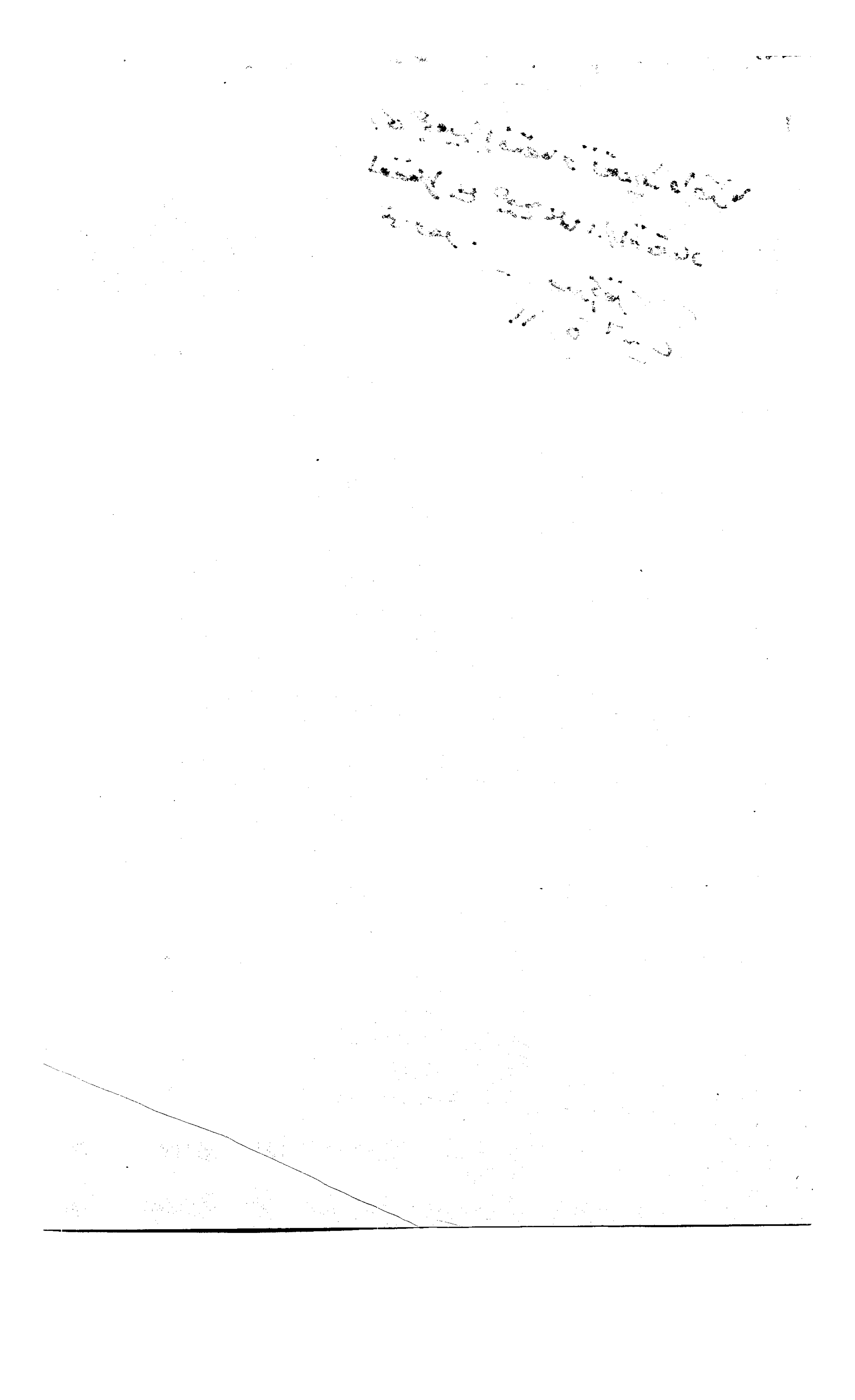
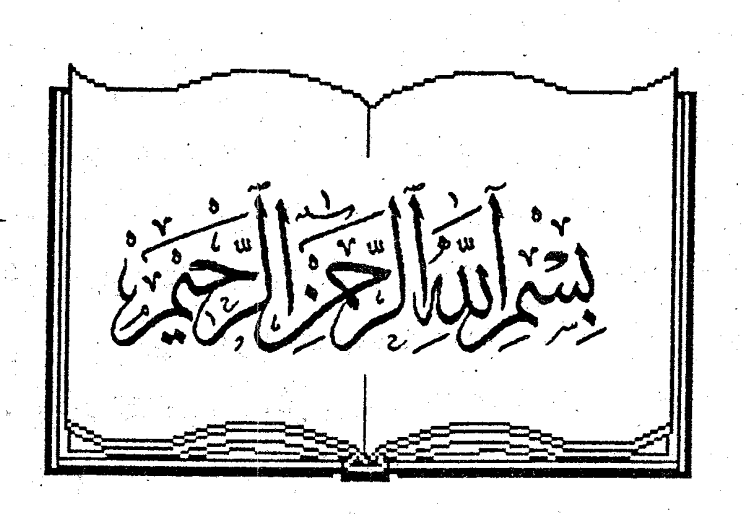
الدكتـــور
سعيد الخضــرى
أستاذ الاقتصاد السياسى
جامعة قناة السويس

السياسة المالية فى الإقتصاد المتخلف

الناشر
مكتبة الجلاء الجامعية
ببورفؤاد
٢٠٠٥




بسم الله الرحمن الرحيم

تختلف طبيعة الاقتصاد المتخلف عن ذلك الاقتصاد المتقدم ، ومن ثم لابد أن تختلف طبيعة مشكلات السياسة المالية فى كلاهما . ففى الوقت الذى تتمتع فيه الاقتصاديات المتقدمة بجهاز أنتاجى مرن ، نجد الجهاز الانتاجى فى العالم المتخلف يتسم بعدم المرونه ، وبينما نجد الميل الحدى للادخار متزايد فى الاقتصاديات المتقدمة بما يسهل عمليه التراكم النقدى للادخار ، وبالتالى توافر الارصدة المتاحة للاستثمار ، فأن الامر على العكس ، تتميز الاقتصاديات المتخلفة بارتفاع الميل الحدى للاستهلاك وانخفاض الميل الحدى للادخار ؛ ومن ثم تواجه هذه الدول مشكله تمويل الاستثمارات الجديدة لتوسيع الطاقة الانتاجية . وعلى ذلك فأن السياسة المالية فى الدول المتخلفة إنما تهدف بالدرجة الاولى إلى تعبئة الفائض الاقتصادى ، وتوجيهه الى استكمال القطاعات الانتاجية والخدمية بحيث يتكامل الهيكل الانتاجى ، وتتحقق شروط مرونه هذا الجهاز الانتاجى .

وتتميز السياسة المالية فى الدول المتخلفة التى ترغب فى بناء تنمية اقتصادية حقيقية بعده أدوات خاصة أهمها التمويل بالعجز ، والاقتراض الداخلى ، وسياسة ضريبية تعمل على دعم الادخار وتقليل الاستهلاك ، والحد من الاستيراد ، ودعم الصادرات .

الفصل الأول

طبيعة الهيكل الاقتصادى المتخلف

بطبيعة الحال لن نناقش مقومات التخلف الاقتصادى والاجتماعى فهذه تحتاج الى دراسة متخصصه متكامله ، ولكن سوف نتناول بالايضاح تلك المقومات التى يمكن للسياسة المالية أن تعالجها فى اطار الجهود المبذولة من اجل تحرير الدول المتخلفة من التخلف ووضع قدمها على مسار التقدم بانتهاج برامج التنمية الحقيقية المستقلة .

والدولة المتخلفة تعانى من حقيقة عدم مرونه الجهاز الانتاجى بها ، وعدم إستجابته بسهولة للتغيرات التى يمكن أن تقوم بها السياسة الاقتصادية بمكوناتها ، وخاصة السياسة المالية والسياسة النقدية .

ويرجع جمود الهيكل الانتاجى فى العالم المتخلف الى عوامل بنائية ، أى عوامل تتعلق بطبيعة تكوين الهيكل الاقتصادى ، سوف نناقشها على التوالى

١- نقص الجهاز الانتاجى وعدم تكامله .

تعانى الدول المتخلفة من سياده الانشطة البدائية ، حيث يستوعب نشاط الزراعة الغالبية من القوى العاملة، وتتولد من خلالة النسبة الاكبر من الناتج المحلّى الاجمالى ، وكذلك نشاط الاستخراج . وهو مايعنى أن هناك قطاعات انتاجية وخدمية ناقصة ، أهمها قطاع الصناعة كأهم قطاع للانتاج السلعى ، وقطاع السياحة كقطاع خدمى مولد للدخل .

والنقص فى عدم بناء قطاع الصناعة يرجع فى الدول المتخلفة الى طبيعة الهيكل الموروث منذ عهد الاستعمار الغربى للدول المتخلفة الذى

كان يعمل بكل قوة للابقاء على الطابع الزراعى والاستخراجى لهذه الدول لكى تمد الدول الاستعمارية بالمواد الخام الزراعية والصناعية ، وأن لايسمح لاى نمو لقطاع الصناعة ، لتظل الدول المتخلفة معتمدة فى أستهلاكها الصناعى على الانتاج الصناعى للدول الاستعمارية .

وبناء قطاع الصناعة فى العالم المتخلف يقتضى بطبيعة الحال توجية الاستثمارات لهذا القطاع ومنحه الاولوية فى الاستثمار على بقية القطاعات وهو ماتم فى جميع دول العالم المتخلفة بنسب مختلفة وباساليب مختلفة بعد حصول هذه الدول على حريتها السياسية ، وفى إطار محاولة الكثير منها إستكمال تحررها السياسى بالتحرر الاقتصادى مثل الهند فى عهد الرئيس نهرو ، ومصر فى عهد الرئيس عبد الناصر ، والجزائر فى عهد الرئيس بومدين ، وشيلى فى عهد الرئيس الليندى .

إلا أن محاولات إستكمال البناء الصناعى فى الغالبية الساحقة من دول العالم المتخلف لم تتم بعد ، وذلك لاسباب متعدده أهمها إتباع نمط التنمية الغربى الذى قدمه العلماء والمفكرين الغربيين ، والذى ركز على بناء الصناعات الاستهلاكية فى إطار نمط إحلال الواردات للتنمية الصناعية ، والذى كان من نتيجتة حدوث تشوهات فى الهيكل الصناعى . وهيكل التصنيع المتكامل لابد أن يحتوى على ثلاث قطاعات أساسية ، أولها بطبيعة الحال الصناعات الاستهلاكية ، أما القطاع الثانى ، فهو قطاع الصناعات الوسيطة وصناعة الالآت والمعدات ، أما القطاع الثالث ، فهو قطاع الصناعات الاساسية ، ويسمى عند البعض بقطاع الصناعات الاستراتيجية أو التحويلية .

وتكامل هيكل التصنيع على هذا النحو يضمن مرونة الجهاز الانتاجي ، ففى حالة التوسع فى الطلب على السلع الاستهلاكية ، فانة يتحول الى طلب لقطاع السلع الاستهلاكية على خدمات قطاع السلع الوسيطة الذى ينتج آلات ومعدات وقطع الغيار ، ومن ثم يستطيع قطاع السلع الاستهلاكية أن يحصل على الآلات والمعدات القادرة على زيادة حجم إنتاجة من السلع الاستهلاكية التى إرتفع الطلب عليها . وفى نفس الوقت فإن الطلب على منتجات قطاع السلع الوسيطة من الآلات والمعدات سوف يتحول الى طلب على خدمات القطاع الاعلى قطاع الصناعات الاساسية المنتجة للحديد الخام والنحاس والالومنيوم ... الخ التى يستخدمها قطاع السلع الوسيطة ليتمكن من إنتاج منتجاته من الآلات والمعدات ومن قطع الغيار .

وهكذا فإن وجود الثلاث قطاعات السابقة وتكاملها يضمن مرونه الجهاز الانتاجى ، ويمكن قطاع الصناعات الاستهلاكية من التمدد استجابه للطلب الاستهلاكى ، ومن ثم يستطيع أن يشبع الزيادة فى الطلب الاستهلاكى بالاعتماد على تمدد القطاعات الاخرى . أما فى حالة عدم وجود القطاعات الأخرى غير الاستهلاكية ، فإن أى توسع لقطاع الصناعات الاستهلاكية لايمكن أن يتم بسهولة ، وسوف ينعكس فى أرتفاع الاسعار وزياده التضخم ، أو يفرض على المجتمع ضرورة اللجوء الى العالم الخارجى للحصول على الآلات والمعدات وقطع الغيار اللازمة للتوسع فى الانتاج الاستهلاكى ، بما يحيط ذلك من صعوبات مرتبطة بظروف الاقتصاد الوطنى وظروف التجارة الدولية والتبادل الدولى .

٢- سيادة الانشطة البدائية والحرفية .

يسود البلاد المتخلفة النشاط الزراعى والاستخراجى حتى الآن ، ويحكم قطاع الزراعة نمط من الانتاج يعتمد على الاكتفاء الذاتى بدرجة كبيرة ، أى يخصص للاستهلاك المباشر للمنتجين ، ومن ثم يحجب جزء كبير من الانتاج الزراعى عن التبادل النقدى ، وهو مايقلل من مرونه الانتاج الزراعى وقدرته على الاستجابة لأى تغيرات فى السياسة النقدية أو المالية لرفع الانتاج الزراعى ، وكذلك لأى تغيرات فى دفع الطلب الاستهلاكى أو زيادته .

وكذلك تتميز الدول المتخلفة بوجود نسبة كبيرة من الانتاج الحرفى الصغير (الورش والوحدات الانتاجية الصغيرة) ، وهو قطاع رغم أنه متقدم نسبياً عن قطاع الزراعة ، الا أن كل من القطاعين (الزراعى والانتاج الحرفى الصغير) ، يتميز بوجود حجم معتبر من البطالة المقنعة التى تجعل حجم التشغيل عديم المرونه . ويرجع وجود البطالة المقنعة فى كلا القطاعين الى عدم الفصل بين انتاجية رأس المال وانتاجية العمل وعدم التشغيل للعمالة على أساس الانتاجية الحدية مقارنه بالانتاجية الحدية للعمل، والرجوع فى تشغيل عنصر العمل الى إعتبارات أخرى مثل نمط الأسرة الممتده فى قطاع الزراعة ، وفى قطاع الانتاج الحرفى بنسبة أقل منها فى قطاع الزراعة .(١)

---

(١) يراجع فى موضوع نمط الاسرة الممتده للتشغيل فى الدول المتخلفة المؤلف التالى: دكتور سعيد الخضرى ، اقتصاديات التخلف والتطوير ، دار الجلاء الحديثة ببورسعيد عام ١٩٨٥ .

٣- ارتباط الهيكل الانتاجي بالعالم الخارجي •

مـــازالت الاقتصاديـــات المتخلفة حتى الآن اقتصاديات تابعة للعالم الخارجي (الدول الرأسمالية المتقدمة) ، ويرجع ذلك الى عمق العلاقات السابقة بين العالم المتخلف ودول العالم المتقدم منذ فتره الاستعمار ، وبطبيعة الهيكل الاقتصادي الذى تم تركيبة في العالم المتقدم ويعتمد على المواد الاولية الزراعية والاستخراجية في العالم المتخلف ، مما جعل العالم المتخلف يعتمد في تحقيق جزء كبير من دخلة القومى على طلب العالم المتقدم على منتجاته • وكذلك اعتماد العالم المتقدم على اسواق الدول المتخلفة في تصريف انتاجه الصناعي داخل هذه الاسواق •

وهكذا تصبح التجارة الخارجية من أهم العوامل المحققه للدخل والاستهلاك داخل الدول المتخلفة • فيقدر طلب العالم المتقدم على منتجات العالم المتخلف يتحدد الدخل القومى في الاخير، وفى نفس الوقت فأن جزءً متزايداً من هذا الدخل يكون طلب العالم المتخلف على المنتجات الصناعية الواردة من العالم المتقدم •

وأعتماد الاقتصاد المتخلف على العالم الخارجي على النحو السابق عرضه يحرم الاقتصاد المتخلف من المرونة ، ويفقده الجزء الاكبر من استجابته للتغيرات التى تحدث في الاقتصاد المتخلف بقصد رفع مستوى التشغيل والانتاج ، سواء عن طريق رفع مستوى الاستثمار أو رفع مستوى الاستهلاك بأى من الاساليب التى يمكن أن تتضمنها السياسة المالية أو السياسة النقدية •

٤- عدم القدرة على التوقع الصحيح لحجم الطلب .

في العالم المتخلف يصعب السيطره على العوامل المكونه للدخل القومي ، ليس فقط لارتباط الجزء الاكبر من هذا الدخل بطلب العالم الخارجي ، ولكن الى عدم القدرة على توقع الحجم الصحيح للطلب الكلى (الطلب الفعال) الداخلى أو المحلى ، خاصة فى حالة سيادة الليبرالية الاقتصادية .

ونتيجة لذلك نجد توسعا فى كثير من الصناعات المحلية التى لا يستوعب إنتاجها السوق المحلى ، والتى لايمكن تصديرها الى الاسواق الخارجية لأسباب عديده اهمها المنافسة الضارية من الدول الاكثر تقدما . وهذه الظاهرة تتأكد فى تلك الصناعات التى تدر ربحا مرتفعا ، أو تلك الصناعات ذات العائد السريع ولاتحتاج الى دوره طويلة لرأس المال . مثال ذلك ما يكتنف الاقتصاد المصرى فى الاونه الاخيرة فى مجال الصناعات الاستهلاكية المعمرة (السيارات ، الثلاجات ، المواقد الغازية ، التليفزيونات ، ...الخ) ، وكذلك الصناعات الاستهلاكية الاخرى ذات الطابع الكمالى أو نصف الكمالى .

وبالاضافه الى أن ذلك يعنى تبديد الموارد وعدم تخصيصها لمجالات الانتاج السلعى الاكثر الحاحا لاشباع حاجات الافراد ، فأن عدم الدقة فى تحديد مستوى الطلب الكلى ومكوناته يعنى عدم مرونه الجهاز الانتاجى وصعوبة إستجابتة للمتغيرات الاقتصادية التى ترمى الى رفع مستوى التشغيل القومى ، وهو مايفرض ضرورة الاخذ بالتخطيط القومى الشامل لاستبعاد هذا الخطأ فى تحديد الطلب الكلى ومكوناته .

الفصل الثانى

مشكلات السياسة المالية فى الاقتصاد المتخلف

تهدف السياسة المالية فى الاقتصاد المتخلف الى المساهمة فى انجاز تنمية حقيقية ، يتم من خلالها إستكمال بناء الهيكل الانتاجى ، وتحقيق تكامله واعتماده على ذاته (أى تحقيق مقومات التنمية الذاتية للاقتصاد الوطنى) • ويتطلب ذلك زياده حجم الاستثمارات الوطنية فى قطاعات الانتاج السلعية أو الخدمية غير الموجودة أو الضعيفة التى يتم استكمال بناؤها • الا أن تحقيق هذا الهدف للسياسة المالية تحده مشكلات ومشكلات تقف حجر عثره أمام قدرات السياسة المالية وقدرات القائمين عليها فى العالم المتخلف • ومن أهم هذه المشكلات مشكله انخفاض الدخل وانخفاض الميل للاستثمار تبعاً لانخفاض معدل الكفاية الحدية لرأس المال ، وعدم كفاءة استخدام سعر الفائدة على راس المال فى تخصيص الموارد الاستثمارية ، الى جانب ضعف أثر مضاعف الاستثمار والمعجل ، سياده التخلف التكنولوجى ، وانفتاح دول العالم المتخلف على دول العالم المتقدم وارتباطها به عضويا •

١- انخفاض الدخل •

تتميز الدول المتخلفة بانخفاض مستوى الدخل القومى وبالتالى انخفاض متوسط دخل الفرد (باستثناء الدول المتخلفة المصدرة للبترول) ، فالدول المتخلفة تقع فى إطار الدول منخفضة الدخل فى تقسيم الامم المتحده للدول تبعاً لمستوى دخولها • ويعنى ذلك أن القدرة على الاستهلاك فى الدول المتخلفة أقل منه فى الدول المتقدمة ، رغم أن الميل

للاستهلاك يكون فى الدول المتخلفة أكبر منه فى الدول المتقدمة . ومن المعروف أن مستوى الاستهلاك فى أى مجتمع يتحدد بناء على حجم الدخل وعلى الميل للاستهلاك .

والدول المتقدمة تتميز بمستوى عال من الدخل ، ومن ثم فان متوسط دخل الفرد يكون أيضا مرتفعا ، وهو مايعنى زيادة القدرة على الاستهلاك ، وزياده حجم الاستهلاك كلما زاد حجم الدخل ، الا أن ذلك لايحدث فى الدول المتقدمة بشكل مطلق تبعا للارتباط الايجابى بين زيادة حجم الدخل وزيادة الاستهلاك (قانون كينز للاستهلاك) إذ يعوق ذلك انخفاض الميل الحدى للاستهلاك . ومن ثم يتوجه الجزء الاكبر من الزيادة فى الدخل الى الادخار . ولعل ذلك يجعل هناك صعوبة فى رفع الطلب الفعال عن طريق زيادة حجم الاستهلاك ، ومن ثم زيادة حجم التشغيل والانتاج ، وأن كان يبقى لهذه الدول فى هذه الظروف ميزة توافر الادخار بمعدل متزايد مع زيادة الدخل ، وذلك لارتفاع الميل الحدى للادخار .

أما فى الدول المتخلفة فأن الواقع يأخذ شكلا عكسيا ، فرغم انخفاض الدخل وانخفاض متوسط دخل الفرد فأن الاقبال على الاستهلاك متزايد دائما نتيجة أرتفاع الميل الحدى للاستهلاك . وبالتالى فأن أى زيادة فى الدخل يتوجه الجزء الاكبر منها الى الاستهلاك ، وتصبح المشكلة فى الدول المتخلفة هى مشكلة أنخفاض الادخار نتيجة لانخفاض الميل الحدى للادخار وفى ظل هذه الظروف يصبح إستكمال الهيكل الانتاجى وبناء مزيد من الطاقة الانتاجية بالغ الصعوبة نتيجة ضعف المدخرات ، ويصبح الهدف الاول للسياسة المالية هى تعبئة المدخرات وتوجيهها الى الاستثمار .

وفى حالة نجاح السياسة المالية فى تعبئة الفائض الاقتصادى ، فان تحول هذا الفائض الى الاستثمار والتراكم يمكن أن يتم فى الدول المتخلفة بسهوله اكثر منه فى الدول المتقدمه ، ذلك لوفرة الموارد المادية والبشرية وكذلك لتوافر مجالات الاستثمار فى كافة القطاعات الاقتصادية السلعية والخدمية . أما فى الدول المتقدمة فانه مع وفرة المدخرات ورأس المال النقدى فان الموارد محدودة وكذلك فرص الاستثمار ضيقة داخل هذه الدول وذلك تبعا لما سبق من تركيم لاستثمارات كبيرة عبر فترة زمنية طويلة استكملت خلالها بناء كامل هياكلها الانتاجية والخدمية ، ووصلت الى التشغيل الكامل للموارد المادية المتاحة لها ، وان كانت لم تحقق التشغيل الكامل للموارد البشرية . ويرجع عدم تشغيل كامل الموارد البشرية فى دول العالم المتقدم الى طريقة الانتاج الراسمالية ، التى تعتمد على سوء توزيع الدخل وعلى طريقة التراكم الراسمالى الذى يقوم بها المشروع الخاص فى اطار تقدم تكنولوجى سريع يعتمد على معدل متزايد دائما للكثافة الرأسمالية لأدوات الانتاج .

٢ - أرتفاع الميل للأستيراد الأستهلاكى .

رغم ان حجم الطلب الاستهلاكى فى الدول المتخلفة منخفضا تبعا لانخفاض الدخل ، فان حجم الطلب على السلع الاجنبية الاستهلاكية يشكل نسبة كبيرة من هذا الطلب الاستهلاكى، وذلك لارتفاع الميل للاستيراد فى الدول المتخلفة . وارتفاع الميل للاستيراد فى الدول المتخلفة يرجع الى عدم توافر كامل تشكيلة السلع التى يرغب المستهلك فى الحصول عليها والتى لايتم انتاجها محليا نتيجة عدم استكمال كامل الهيكل الانتاجى وعدم وجود التكامل بين القطاعات

الانتاجية المختلفة الموجودة واندماجها فى اسواق العالم المتقدم . الى جانب التوجيهات النفسية المستقره لدى شعوب الدول المتخلفة لتقليد الاجانب فى سلوكهم الاستهلاكى ، وكذلك تفضيل كل ماهو أجنبى على كل ماهو وطنى .

وأرتفاع الميل للاستيراد فى الدول المتخلفة ، يعنى تسربا من الدخل القومى الى العالم الخارجى ، وبالتالى تسربا من دوره الدخل والتشغيل ، اذ يخفض من الطلب الفعال داخل المجتمع .

٣- انخفاض الميل للاستثمار .

سبق أن أوضحنا أن فرص الاستثمار متوافره في الدول المتخلفة ، نظراً لوفره الموارد بأنواعها المختلفة وكذلك لعدم الوصول بالاقتصاد القومى الى مستوى التشغيل الكامل لهذه الموارد .

الا أن ذلك لايمنع من حقيقه ضعف الميل للاستثمار فى الدول المتخلفة ، فالميل للاستثمار يعتمد على وضع مؤداه ضروره أرتفاع معدل الكفاية الحدية لرأس المال عن سعر الفائدة باستمرار حتى يكون هناك حافز للاستثمار .

أ- إنخفاض الكفاية الحدية لرأس المال .يرجع إنخفاض الكفاية الحدية لرأس المال بشكل عام الى عوامل مادية وعوامل نفسية تجعل عملية الاستثمار صعبة وتخفض من الاقبال على الاستثمار من قبل الافراد رغم توافر الظروف المؤهلة للاستثمار .

أولا: العوامل المادية .

وهى العوامل النابعة من طبيعة الهيكل الاقتصادى فى الدول المتخلفة مثل قصور رأس المال الاجتماعى ، وعدم تكامل الهيكل الانتاجى ، ونقص بعض المواد الاولية أو النصف مصنوعة ، وهيكل الاثمان المرتبط بالسوق العالمية ، وضيق السوق المحلى .

- **قصور رأس المال الاجتماعى .** ذلك أن نقص توافر الطرق والكبارى والمرافق الاساسية من شبكات المياة وشبكات الصرف الصحى ، والمطارات والموانى ووسائل النقل والمواصلات ، وكذلك أساليب الاتصال السلكية واللاسلكية تعوق عملية الاستثمار ، اذ تجعل تكاليف الاستثمار أعلى مما يجب . مثال ذلك عندما لاتتوافر خدمة الاتصال الهاتفى أو نقل المعلومات من خلال الفاكس أو التلكس ، فان البديل يكون نقلها عن طريق الانتقال بوسيلة مواصلات (السيارة) ، وبذلك ترتفع النفقات دون مبرر ، بل أن عدم وجود شبكات الصرف الصحى أو شبكات المياة فى أى مكان يجعل عملية الاستثمار مستحيلة فى هذا المكان ، ويصبح البديل باهظ التكاليف لاى مشروع يتم انشاؤة فى هذه المنطقة ، وهو الامر الذى ينعكس فى ارتفاع نفقات الانتاج ، ومن ثم انخفاض معدل ربحية المشروعات .

- **عدم تكامل الهيكل الانتاجى .** وخاصة الصناعات الاساسية التى تمد بقية الصناعات الاخرى بمستلزمات الانتاج مثل الحديد والنحاس والالومنيوم ... الخ . وكذلك عدم توافر بعض القطاعات أو بعض الصناعات المغذية أو المكملة للصناعات الاخرى ، يؤدى بالمنتج الى

اللجوء الى بدائل اكثر تكلفة ، مثل استبدال مستلزمات الانتاج الحديدية باخرى نحاسية ، أو استخدام خيوط من الصوف الطبيعى لعدم وجود نظير لها من الصوف الصناعى . وفى كل الحالات من عدم تكامل الهيكل الصناعى قد يضطر المنتج الى اللجوء الى العالم الخارجى للحصول على مستلزمات الانتاج ، وبذلك يتحمل المنتج مزيدا من التكاليف التى تخفض معدل الربحية . وعلى العكس فقد يكون عدم تكامل الهيكل الانتاجى ، وعدم توافر الصناعات المتلقية لمنتج تدفع بالمنتجين الى تصدير الجزء الاكبر من المنتجات للعالم الخارجى بما فى هذا العالم الخارجى من منافسه ضاريه تضطره الى تخفيض أثمان المنتجات مما يخفض من معدل ربحية هذه الاستثمارات فى هذه الصناعات .

- إختلال هيكل الاثمان واتباع قانون القيمة الاجنبى . هيكل الاثمان فى الدول المتخلفة يتسم بالاختلال ، وذلك للتردد فى تحديد الاثمان بين تطبيق قانون القيمة الوطنى وقانون القيمة العالمى . وفى بداية برامج التنمية بالعالم المتخلف (الخمسينات والستينات من هذا القرن) سارت غالبية الدول المتخلفة على اتباع قانون القيمة المحلى والوطنى فى تحديد الاثمان ومن ثم إتسم هيكل الاثمان بالتوازن . أما بعد منتصف السبعينات حيث تحولت كثير من الدول المتخلفة عن اسلوب التخطيط فى ادارة الاقتصاد القومى الى اسلوب تلقائية تحديد الاثمان من خلال قوى السوق تبعاً لتطبيق مبادىء وفلسفة الليبراليه الفردية ، فأن هيكل الاثمان اتسم بالاختلال . ويرجع ذلك الى تطبيق قانون القيمة العالمى فى تحديد اثمان بعض السلع الهامة ، مما أدى الى رفع ثمنها دون أثمان السلع الاخرى لتصل الى الثمن السائد عالمياً لهذه السلع .

ونتيجة لذلك نجد تشوها فى هيكل الاثمان ينعكس على الطلب الداخلى بالتخفيض ، بما يجبر المشروعات على تخفيض حجم إنتاجها فى اغلب الاحوال لتلافى زيادة نفقات الانتاج ، مما يخفض من معدل ربحيتها ، هذا أن لم يكن مصير البعض من هذه المشروعات هو التوقف الكامل عن الانتاج . مثال ذلك رفع أسعار الطاقة فى مصر الى الاسعار العالمية (مازوت ، غاز طبيعى ، كهرباء ... الخ) ، مع ترك أجور العاملين كما هى محسوبة حسب قانون القيمة الوطنى ، وهى بطبيعة الحال أقل مستوى من مستوى الاجور العالمية .

وفى ظل أرتفاع أثمان السلع والخدمات الوطنية تبعاً لاستخدام قانون القيمة العالمى فى تحديدها ، يعجز الطلب الكلى على هذه السلع والخدمات عن الابقاء على حجم الانتاج الامثل لهذه السلع والخدمات ، ومن ثم يخفض المنتجين حجم الانتاج دون حجم الانتاج الامثل ، بما يؤدى الى ارتفاع تكاليف المنتج ، ومن ثم تخفيض معدل الربحية فى هذه المشروعات .

- **ضيق السوق المحلية** . ويرجع ضيق السوق المحلية الى أنخفاض القوة الشرائية تبعاً لانخفاض متوسط دخل الفرد ، ولايعوض ضيق السوق المحلى فى الدول المتخلفة أمكانيه اختراق الاسواق العالمية لتصدير المنتجات الوطنية ، وذلك لشدة المنافسة من قبل منتجات الدول المتقدمة التى تتميز بمزيد من الجودة بالاضافة الى انخفاض الاثمان فى كثير من الاحيان . وفى إطار ذلك يقل الحافز على الاستثمار فى المشروعات الجديدة ، التى يمكن أن تضطر الى العمل بطاقة انتاجية أقل من الحجم الامثل للانتاج ، ومن ثم يرتفع نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف بما يقلل من معدل ربحية المشروعات سواء الجديدة أو القائمة . ويتفق هـــــذ

النتيجة حقيقة ارتفاع الميل للاستيراد فى المجتمعات المتخلفة ، وزيادة الاقبال على السلع الاستهلاكية المستوردة .

ثانيا - العوامل النفسية والسلوكية .

من أهم العوامل النفسية التى تسود مناخ الاستثمار فى الدول المتخلفة عدم التيقن ، نتيجة عدم القدرة على التوقع الصحيح . ويرجع ذلك الى عدم دقة البيانات المتاحة ، وكذلك عدم القدرة على استخدامها الاستخدام الصحيح ، هذا اذا ما كانت موجوده أصلا . بالاضافة الى أن الثقة تكاد تكون منعدمه بين المستثمرين والمسئولين فى حكومات الدول المتخلفة عن ادارة الاقتصاد المتخلف لاسباب متعدده أهمها أنتشار الفساد داخل الاجهزة والمنظمات الحكومية . الى جانب ذلك فأن السياسات الاقتصادية فى الدول المتخلفة تتسم بعدم الوضوح وعدم الدقة الى جانب عدم أستقرار هذه السياسات نتيجة للتقلبات السياسية ، ما يتبعها من تدخلات أجنبية ، سواء من الدول الرأسمالية المتقدمة أو المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى للانشاء والتعمير ، منظمة التجارة العالمية) .

ونتيجة كل ذلك هو عدم القدرة على التوقع الصحيح للاستثمار (الكفاية الحدية لرأس المال) ، ومن ثم أرتفاع درجة مخاطر الاستثمار فى ظل هذه الظروف ، وهو ما يعوق الاستثمار ويقلل من الاقبال عليه . ويساعد على تحقيق هذه النتيجة الاتجاه الغالب الى تفضيل السيولة كسلوك عام فى العالم المتخلف ، أو الاستثمار فى الاصول ذات القيمة الثابتة تقريبا، وأهمها الارض والذهب .

ومن الواضح أن هذه المشكله لايمكن حلها الا بتدخل الحكومة عن طريق التخطيط المركزى الشامل لعمليات الاستثمار فى إطار عملية تخطيط الاستهلاك وتخطيط كافة المتغيرات الاقتصادية الاخرى ، بما يجنب الاقتصاد الوطنى التقلبات والاختلالات التى تنتج عن سوء التوقعات الاقتصادية •

(ب) سعر الفائدة •

كما هو معروف فان الفائدة هى ثمن خدمات رأس المال

وكما يقرر كينز فأن الفائدة ثمن التنازل عن السيولة ، أى ثمن تحويل النقود (السيولة الكاملة) الى الاستثمار فى الاصول الانتاجية المختلفة • ولذلك فان سعر الفائدة يشكل أحد أهم حوافز الاستثمار • وأنخفاض سعر الفائدة يدفع الى مزيد من الاستثمار (لانخفاض تكلفة رأس المال) ، أما فى حالة أرتفاعه فان الاستثمار يتناقص (لارتفاع تكلفة رأس المال) • الا أن سعر الفائدة ليس هو المحدد الوحيد لحجم الاستثمارات الجديدة ، اذ تتم مقارنته بمعدل الكفاية الحدية لرأس المال ، فأن الاستثمار يتزايد بالنسبة للاستثمارات الجديدة أو الاستثمارات القديمة (توسعات) ، أما اذا أرتفع سعر الفائدة عن معدل الكفاية الحدية لرأس المال فأن الاستثمار يتناقص سواء الاستثمارات الجديدة التى تتوقف لانعدام الحافز على الاستثمار وكذلك الاستثمارات القديمة • وهذا ما جعل كينز يقرر أنه لابد من تخفيض سعر الفائدة الى ادنى مايمكن ليكون أقل من معدل الكفاية الحدية لرأس المال ليضمن مزيد من الاستثمارات تستوعب مزيداً من العمالة ، ومن ثم يتم معالجة مشكلة البطالة ونقص التشغيل •

ونظراً لان معدل الكفاية الحدية لرأس المال فى الدول المتخلفة منخفض ، فانه يتحتم تخفيض سعر الفائدة تشجيعاً للاستثمار ، وكلما

أنخفض معدل الكفاية الحدية لرأس المال لاى سبب من الاسباب (١) ، فانه يتحتم أتخاذ الاجراءات الكفيلة لتخفيض سعر الفائدة ، ويتم ذلك غالبا ابتداء من اعادة ترتيب السياسة النقدية والسياسة المالية .

وسعر الفائدة فى الدول المتخلفة يتميز بالارتفاع بما لايتناسب مع كمية النقود المصدرة ، وبالتالى لايشكل حافزا على الاستثمار . ويرجع ذلك الى عوامل متعددة اهمها تفضيل السيولة والرغبة فى الاحتفاظ بالنقود سائلة ومجمدة فى دهب ومجوهرات ولايبقى مايسد حاجة الاستثمار من النقود وهذا الاكتناز عديم المرونه بالنسبة لسعر الفائدة ، اذ تدفع اليه عوامل اجتماعية وعادات وسلوك مستقر لفترة طويلة . وكذلك فأن من اهم العوامل ايضا ضعف الجهاز المصرفى وعدم أنتشار وحداته ، وعدم أنتشار العادة المصرفية .

ويرجع تفضيل السيولة فى الدول المتخلفة الى تعمق باعث الاحتياط بقوة عند الافراد ، وذلك نتيجة سيادة عدم التيقن فى الحياة الاقتصادية الاجتماعية ، ويتغلب بذلك على باعث المعاملات وباعث المضاربة التى أوضحهم كينز (بواعث تفضيل السيولة هى باعث المعاملات ، والاحتياط والمضاربة) .

وكذلك فأن سعر الفائدة فى الدول المتخلفة عرضه للتقلبات نتيجه موسمية الانشطة الاقتصادية ، وخاصة فى البلدان الزراعية ذات المحاصيل

١- معدل الكفاية الحدية لرأس المال يتناقص بمزيد من الاستثمار فى الدول الصناعية المتقدمة ، وذلك لاسباب عديدة أهمها اقتراب اقتصاديات هذه الدول من التشغيل الكامل للموارد ، أو تحقيقة فعلا ، وفى هذه الحالة فان مزيد من الاستثمار يرفع الطلب على المدخلات فترتفع أثمانها ، وكذلك بزيادة الاستثمار يزيد الانتاج ويزيد العرض بمايخفض الثمن ، وكلا المتغيرين يؤثر فى معدل ربحية المشروعات بالانخفاض .

التصديرية • وتفضيل السيولة فى هذه الحالة يكون بغرض تمويل المحاصيل الزراعية ، والانشطة الاخرى المرتبطة بها • وتقلب سعر الفائدة قصيرة الاجل يؤثر على اسعار الفائدة طويلة الاجل ، ومن ثم على أثمان الاوراق المالية ، ويجعل القدره على التعرف على أثمان الاوراق المالية صعباً • وهو مايشكل عقبه امام توسع سوق الاوراق المالية وبالتالى التوسع فى الاستثمار •

٤- قصور السياسة النقدية وعدم فاعليتها •

فالسياسة النقدية تعتبر مكملا للسياسة المالية فى تحقيق الاهداف المرجوة منها فى الدول المتخلفة ، وأهم هذه الاهداف هى تعبئة الفائض الاقتصادى وتوجيهه الى الاستثمار لاستكمال بناء الهيكل الانتاجى وتحقيق مرونته • الا أن الاستثمار لايتم الا أبتداء من وجود حافز يتمثل فى الفارق بين معدل الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ، وهو ما يعنى ضروره أرتفاع الاول عن الاخير دائما• والاقتصاد المتخلف يتميز بانخفاض معدل الكفاية الحدية لرأس المال ، وأرتفاع سعر الفائدة للاسباب السابق عرضها (تفضيل السيولة وتقلبات سعر الفائدة)•

ولذلك فأن السياسة النقدية لابد أن تعمل على تخفيض سعر الفائدة ومن المعروف أن تخفيض سعر الفائدة يتم كما سبق أن أوضحنا عن طريق التأثير على التفضيل النقدى أو زيادة كمية النقود •

- التأثير على التفضيل النقدى • كما أوضح كينز فأن هناك ثلاثه دوافع للاحتفاظ بالنقود (تفضيل السيولة) ، دافع المعاملات ، دافع الاحتياط

ودافع المضاربة . وتفضيل السيولة تبعاً لدافع المعاملات فى الدول المتخلفة عديمه المرونه بالنسبة الى سعر الفائدة ، وذلك يسبب عدم مرونه النشاط الاقتصادى ، وسياده النشاط الاقتصادى الموسمى خاصة فى البلاد التى يغلب عليها النشاط الزراعى ، ومن ثم يرتبط تفضيل السيولة بمواجهه تمويل المحاصيل الزراعية . كما يتوقف حجم الطلب النقدى للاحتفاظ بالنقود (طلب السيولة) بكمية المحاصيل وأثمانها وسرعة تداولها . ولذلك فان التأثير من خلال السياسة النقدية على التفضيل النقدى تبعاً لدافع المعاملات لايحقق شيئاً ولاأثر له . كذلك فأن محاولة السياسة النقدية التأثير على تفضيل السيولة تبعاً لدافع الاحتياط فى الدول المتخلفة لاتجدى شيئاً أيضا . ويرجع ذلك إلى أن تفضيل السيولة لغرض الاحتياط فى الدول المتخلفة مرتبط بعادات إجتماعية وأفكار تقليدية لايمكن تغييرها فى الفترة القصيرة ، ومن ثم فأن تفضيل السيولة بغرض الاحتياط لايرتبط بسعر الفائدة ، ومن ثم يصعب على السياسة النقدية التأثير فى هذا النوع من التفضيل النقدى . وذلك على عكس ماهو سائد فى الدول المتقدمة حيث يرتبط التفضيل النقدى تبعاً للاحتياط بالتغير فى مستوى النشاط الاقتصادى ومستوى الاثمان ، ومن ثم يمكن التأثير عليه من خلال سعر الفائدة .

أما الدافع الآخير للتفضيل النقدى فهو دافع المضاربة ، وهو الدافع الذى يمكن استخدامه فى التأثير على سعر الفائدة طويلة الآجل عن طريق عمليات السوق المفتوحة . الا أنه نظراً لان الأسواق المالية فى الدول المتخلفة غير منظمة ، وكذلك غير متسقه فأن عمليات السوق المفتوحة تؤدى الى تقلبات عنيفة فى أثمان السندات وذلك لضيق السوق وقله الاوراق المالية المعروضة ، وهو ما يؤدى الى تقلبات أعنف فى سعر

الفائدة طويلة الأجل وقصيرة الأجل ايضا ، وهو مايضر بعملية الاستثمار ذاتها ، بانخفاض الثقة فى الاستثمار ، وفى العوائد الاستثمارية .

- زيادة كمية النقود . فى الحقيقة لايبقى امام الدول المتخلفة للتأثير على سعر الفائدة بالانخفاض الا وسيلة واحدة وهى زيادة كمية النقود ، وهى وسيلة جامدة وخطيرة فى نفس الوقت . ذلك أن زيادة كمية النقود لتخفيض سعر الفائدة تحتاج الى دقة بالغة فى تحديد الكمية من النقود التى سوف يتم أصدارها لتحقيق هذا الغرض حتى لايتعرض الاقتصاد القومى الى التضخم . ومن هنا نستطيع القول بعدم فاعلية السياسة النقدية فى تعبئة الفائض الاقتصادى وتوجيهه الى الاستثمار فى الدول المتخلفة ، وهو ما يعطى اهمية بالغة للسياسة المالية لتقوم بهذا الدور .

٥- أنخفاض قيمة مضاعف الاستثمار وكذلك المعجل .

كما نعلم من دراسة الاقتصاد الكلى أن مضاعف الاستثمار هو المعامل الذى يوضح مقدار الزيادة فى الدخل نتيجة الزيادة فى الاستثمار ، فالزيادة فى الاستثمار تؤدى الى زيادة مضاعفة فى الدخل ، وهذا التضاعف (ضعف أو ضعفين أو ثلاثه أضعاف ...... قيمة الزيادة فى الاستثمار) فى الدخل يتوقف على الميل الحدى للاستهلاك ، (أو مقلوب الميل الحدى للادخار) . وكلما كان الميل الحدى للاستهلاك مرتفعاً كلما أدى الى زيادة المضاعف . فمثلا عندما يكون الميل الحدى للاستهلاك ٠,٨ يكون مقدار المضاعف ٥ أى أن الزيادة فى الاستثمار تؤدى الى خمس أضعافها زيادة فى الدخل ، فاذا أنخفض الميل الحدى للاستهلاك الى ٠,٢ فأن مضاعف الاستثمار ينخفض ليصبح ١,٢٥ ، أما اذا أرتفع الميل الحدى للاستهلاك الى ٠,٩ فأن المضاعف

يرتفع الى ١٠ ، أى يزيد الدخل القومى بعشرة أضعاف قيمة الزيادة فى الاستثمار .

والدول المتخلفة تتميز بارتفاع الميل للاستهلاك ، وهو ما يعنى أن قيمة المضاعف سوف تكون كبيرة ، وأن أى زيادة فى حجم الاستثمار سوف تؤدى الى زيادة كبيرة نسبياً فى الدخل القومى ، على عكس ما يحدث فى الدول المتقدمة حيث يقل الميل الحدى للاستهلاك فيكون المضاعف صغيراً وتحتاج زيادة الدخل القومى الى كمية ضخمة من الاستثمارات لزيادة الدخل القومى .

الا أنه رغم أرتفاع الميل الحدى للاستهلاك فأن مضاعف الاستثمار فى الدول المتخلفة يظل صغيراً ولايحدث كامل الاثار التى أشارت اليها نظرية مضاعف الأستثمار كما وضعها كينز . والسبب فى ذلك عدم مرونه الجهاز الانتاجى فى الدول المتخلفة ، وهو ما يؤدى الى عدم مرونه عرض السلع الاستهلاكية ، فلا يستطيع الاستثمار الجديد أن يحقق الدورات المتوالية لزيادة الاستهلاك ، وتقصر هذه الدورات بسبب عدم توافر السلع الاستهلاكية وصعوبه أستجابة الجهاز الانتاجى لانتاج مزيد من السلع الاستهلاكية . وهو ما يعنى أن المضاعف سوف يكون منخفض عن ما يجب أن يكون عليه لعدم مرونه العرض الانتاجى من السلع الاستهلاكية .
وترجع عدم مرونه الجهاز الانتاجى الى عدم تكامل الهيكل الانتاجى الصناعي على النحو السابق أيضاحه ، وكذلك الى سياده النشاط الزراعى الذى يصعب تعديل انتاجه استجابة للطلب فى الفترة القصيرة .

وعلى ذلك فأن أثر المضاعف سوف ينعكس فى الدول المتخلفة فى أرتفاع أثمان السلع الاستهلاكية أكثر من أنعكاسه فى رفع مستوى التشغيل

والانتاج ، ذلك أن زيادة الطلب الاستهلاكى كأثر لزيادة الاستثمار وزيادة الدخول لن تجد استجابة من الجهاز الانتاجى بزيادة انتاج السلع الاستهلاكية لمقابله هذا الطلب تبعاً لعدم مرونه هذا الجهاز الانتاجى •

ونفس الامر ينطبق على المعجل إذ أن قيمة المعجل أيضا أقل لعدم مرونه الصناعات الاستثمارية ، وعدم قدرتها على التوسع وزيادة أنتاجها من السلع الاستثمارية القادره على أنتاج السلع الاستهلاكية التى تزايد الطلب عليها •

الفصل الثالث

دور السياسة المالية في الاقتصاد المتخلف

أبعاد المشكلة الاساسية للاقتصاد المتخلف .

عند البحث عن المشكلة الاساسية للاقتصاد المتخلف نجد أننا أمام ظاهرة معقدة ومركبة ذات بعد تاريخى يشمل كل جوانب الحياة ، فليس التخلف فى الجانب الاقتصادى فقط بحيث يمكن أن نعتبر أن المشكلة الاقتصادية هى المشكلة الاساسية فى الاقتصاد المتخلف ، ولكننا نجد المشكلة الثقافية والفكرية اكثر خطورة من حيث ان الافكار والمعتقدات على أختلاف أنواعها تتسق مع التخلف وتعمل على الابقاء عليه أن لم يكن على تكريشه ، حيث يبدو المجتمع المتخلف وكأنه مُصراً على التخلف . إلى جانب ذلك نجد أن نمط العلاقات الخارجية للدولة المتخلفة الذى تكون عبر القرنين الأخيرين ، والذى كانت خلالها الدول المتخلفة مستعمرة لفترة طويلة ، يفرض على الدول المتخلفة البقاء داخل حلبة التخلف ، ويحارب خروجها منه بأى وسيلة كانت ، أبتداء من فرض التبادل غير المتكافى حتى العدوان العسكرى لاجهاض أى تقدم يتم للوصول الى التنمية الشاملة القادرة على تحقيق النموالذاتى للاقتصاديات المتخلفة ، مثل ضرب تجربة التنمية الجادة الاولى لمصر فى التاريخ الحديث التى قادها محمد على فى منتصف القرن التاسع عشر وضرب تجربة التنمية الجادة الثانية بقيادة عبد الناصر رحمه الله فى أوائل النصف الثانى من القرن العشرين . ففى إطار التبعية المفروضة على

الدول المتخلفة من قبل الدول المتقدمة دول الشمال تحاصر جهود التنمية لتظل دول الجنوب في إطار التخلف .

ومن المعروف أن الدول المتخلفة هى الدول التى يسودها نمط الانتاج المتخلف ، حيث قوى الانتاج فى شكل ادوات انتاج والآت ومعدات متخلفة وكذلك الانسان ايضا متخلف ابتدا من مستوى تعليمة ومستوى ثقافتة ومستوى قدراته الصحية والذهنية بالاضافة الى أن علاقات الانتاج السائدة متخلفة ، وبصفة خاصة نظام الملكية والاشكال التنظيمية للمشروعات وأسلوب ملكيتها ، وأخيراً فأن البناء الفوقى الذى يحكم إطار التفكير أيضا متخلف ، ومن ثم تسود عادات وتقاليد وأفكار سياسية أو دينية أو مذهبية متخلفة لاتخلق الاطار الفكرى المناسب لعملية تطوير المجتمع وإخراجه من التخلف ، ونفس الشىء ينطبق على المنظمات العاملة فى هذا المجال مثل المجالس النقابية والاحزاب السياسية وغيرها (١) .

وعلى ذلك لايمكن القول الا أن المشكلة الاساسية فى العالم الثالث ليست الا مشكلة التخلف بكل أبعاده السابقه ، وأن محاولة معالجة أحد جوانب التخلف دون بقية جوانبه لن تجدى شيئا ، فالمطلوب هو خلق مجتمع جديد بكامل مقومات جديدة مختلفة . وهذا المجتمع الجديد يمكن تصوره وتحديد سماته ابتداء من الواقع الذى تعيشه كل دولة متخلفة ثم تطوير هذا الواقع لتصل الى المجتمع المنشود ، من خلال وضع استراتيجيه لهذا التطوير يتم العمل على اساسها . وسوف نتناول الجوانب الاساسية

١- يراجع فى تعريف التخلف وأيضاح سمات التخلف ما يلى :
دكتور سعيد الخضرى ، إقتصاديات التخلف والتطوير ، مكتبة الجلاء الحديثة ، بورسعيد، عام ١٩٨٥ .

لهذه الاستراتيجية بايجاز لنعطى التفصيل لما يجب على السياسة المالية أن تساعد به فى هذا المجال .

أولا : دراسة الواقع وخلق إرادة التنمية والتطوير.

يحتاج الامر فى بداية التنمية والتطوير الى مسح شامل لكل مقومات المجتمع المادية من حيث الموارد والامكانيات وكذلك المقومات الثقافية والفكرية ، والتعرف على أساليب الانتاج السائدة ، ونوعيات السلع والخدمات ، أى يحتاج الامر الى وصف المجتمع مثلما فعل علماء الحملة الفرنسية فى مصر ، حيث قدموا اكبر جهد علمى ساهم فى إنجاح تجربة التنمية الاولى التى قادها محمد على فى القرن الماضى .

ويحتاج الامر كذلك الى خلق ارادة التنمية ، وهى لن توجد الا اذا كان الانسان أكثر وعيا مما هو عليه ، فيدرك وضعه المادى والمعنوى المتخلف ، ويرفض هذا الوضع وتتكون لديه الرغبة فى تغييره الى وضع أفضل ، وأن يتحمل تلك التضحيات التى يمكن أن يفرضها مسار التطوير . وهو مايعطى القناعة بأن التنمية والتطوير معركة قاسية مثلما كانت معركة التحرر الوطنى من الاستعمار ، هذا أن لم تكن أصعب .

وإرتفاع وعى الافراد بضرورة وإمكانية رفع مستوى معيشتهم المادية والثقافية عن طريق تطوير أسلوب أستغلال الموارد المادية والبشرية وتوزيع عائد هذا الأستغلال بعدالة لتستفيد منه بالدرجة الاولى الفئات والجماعات القائمة على تحقيق الناتج الاجتماعى يعتبر شرطاً أساسياً لنجاح عملية التطوير وكذلك يجب أن يصل الوعى الى القناعة بأن عملية التطوير ماهى الأعادة بنـــاء المجتمع كاملا من جديد ، وأن التغيرات المطلوب

أجراؤها ليست من قبيل الإصلاحات الجزئية ، بل لابد أن تكون أصلاحات شاملة وجزرية لبناء مجتمع جديد •

وعملية إعادة البناء هذه لابد أن تكون فى صالح الطبقات والفئات القائمة بعملية الانتاج الاجتماعى ، وابتداء من مساهمتها الجادة فى هذه العملية ، وليس لمصلحة رأس المال الأجنبى وعملاؤه فى الداخل، وهى تلك الفئات التى لايهمها أى تطوير للحياة الأقتصادية والأجتماعية ، وتعيش مترفه عالة على المنتجين الحقيقيين ، وهو مايستدعى أمرين ، **الأول** أن تتم عملية إعادة البناء السياسى للدولة بالشكل الذى يسمح للمنتجين أن يقودوا عملية الأنتاج الأجتماعى ، **والثانى** هو أن تقوم إستراتيجية التطوير على أساس إشباع حاجات أفراد المجتمع الوطنى ابتداء من درجة الحاح هذه الحاجات ، أى بدءً بإشباع الحاجات الضرورية ، ثم إشباع الحاجات النصف كمالية ، ثم أخيراً الحاجات الكمالية •

وهذا التطوير يحتاج إلى تطوير الهيكل الأنتاجى ليس لإستكماله فقط على النحو السابق إيضاحه ، ولكن هذا التطوير يجب أن يكون أكثر وعياً بأن الأمر ليس مجرد عملية إستكمال الهيكل الأنتاجى فقط ، لكن لابد أن يتم الأستكمال فى إطار الوعى بتركيب القطاعات وأختيار الصناعات بطريقة تخدم أولوية إشباع الحاجات الوطنية ، والاعتماد المتبادل بين القطاعات ، وإستخدام الموارد الوطنية ، تحقيق الأعتماد على الذات لنفى التبعية الأقتصادية للعالم الخارجى •

ثانياً : وضع إستراتيجيه واضحة للعمل الوطنى •

أى وضع محددات لأسلوب العمل الوطنى على المدى البعيد لأنجاز أهداف مختارة •

وإستراتيجة العمل الوطنى لتطوير الأقتصاد المتخلف لابد أن تبدأ بتصور المجتمع المراد بناؤه من كل الجوانب الأقتصادية والأجتماعية والسياسية والعسكرية ، وعلى المستوى الأقتصادى الذى هو مجال البحث الحالى فإن القضايا الواجب الأهتمام بتصورها ووضعها موضع الأعتبار ، هى مستوى الأستهلاك ونوعيات السلع التى سوف يتم توفيرها ، وبالتالى يتحدد مستوى الأدخار وإسلوب توجيهة الى الأستثمار، أى بمفهوم أدق ماهو مستوى التراكم الرأسمالى للمجتمع آخذين فى الأعتبار المستوى التكنولوجى وأساليب الأنتاج المختارة ، ثم أخيراً توطين الأستثمارات إبتداء من وفرة الموارد المادية والبشرية .

١ - تحديد نمط الأستهلاك ويتم تحديد نمط الأستهلاك إبتداء من نمط الأستهلاك السائد للفئات الأجتماعية القائمة بعملية الأنتاج الأجتماعى حاليا على أساس مستوى معيشتها ، وعلى أساس الموارد المتوافرة ، على أن يعتبر هذا النمط من الأستهلاك هو النمط الأجتماعى اللازم تحقيقه لأشباع الحاجات بعد إعتبارها حاجات إجتماعية وليست حاجات فردية .

ولابد أن يشتمل نمط الأستهلاك ليس فقط على تشكيلة السلع المادية التى سوف يقوم الجهاز الإنتاجى بتوفيرها ، بل لابد أيضاً أن تحدد تشكيلة الخدمات التى يجب أن تقدم لافراد المجتمع ، الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية ، وأن تعتبر أيضاً هذه الخدمات نوعاً من السلع الجماعية العامه التى تتكفل الدولة بتقديمها حسب ماتسمح به الموارد المتاحة .

ويجب أن يتحدد نمط الاستهلاك (تشكيله السلع والخدمات) الذى سوف يسود فى المجتمع على أساس توافر حقيقتين الاولى ضروره تحمل [illegible] القوى العاملة ، أى المساهمة فى إعادة بناء

القوى العاملة بتحمل بعض تكاليف المعيشة عن كاهل هذه الطبقات سواء في مجال الاستهلاك السلعي أو الخدمي . أما الثانية ، ضرورة الاخذ في الاعتبار نمط القيم الواجب تحقيقها من خلال الاستهلاك ، حيث من الثابت أن السلعة تشبع حاجات مادية ، وفي نفس الوقت تثير نوعاً من القيم الاجتماعية والاخلاقية في هذا المجال. ومن ثم فأن القيم المطلوب خلقها في إطار تحديد نمط الاستهلاك هي قيم الاستهلاك الرشيد للمحافظة على الموارد لبناء مستقبل أفضل، ونبذ الاستهلاك من أجل الاستهلاك ، أو من أجل التفاخر وأبراز القدرة على الاستهلاك فقط .

وفي هذا المجال فأن الامر لايرقى إلى تحسين الاستهلاك أو تقييده ، بل الامر تعلق بنبذ الاستهلاك الترفي الذي يصل الى حد الطيش ، والذي يعكس قيماً من الاستهتار بالموارد المتاحة وقيم تبديدها ، بما يحدثه ذلك من إحباط وتذمر من بقية الطبقات الكادحة ومتوسطه الدخل التي تحصل على حاجاتها الاستهلاكية بالكاد ، أو لم تحصل بصعوبة ، وما يرتبط بهذه الحالة من آثار اجتماعية غير مقبولة .

٣- تحديد معدل الادخار . في إطار تحديد نمط الاستهلاك يتحدد حجم الاستهلاك من الناتج المحلي الاجمالي ، وبالتالي يتحدد حجم الادخار أيضا. الا أن هذا التحديد لنمط الاستهلاك لايكفي للمحافظة على الادخار ، الذي قد يتوجه جزء كبير منه لمزيد من الاستهلاك ويخلق ضغوطا تضخميه وأخلالا بالمستوى العام للأثمان . ولكن لابد من تعبئة المدخرات وتوجيهها الى الاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي ، سواء كانت أساليب التعبئة للادخار اساليب أجباريه أو أختيارية وهو ما سوف تتولاه السياسة ال...

وجدير بالذكر أن من اهم مايدعم الادخار ويخلق جو المحافظة عليه من
البديد أختيار نمط من التصنيع يفى بحاجات الاستهلاك حسب النمط
الاستهلاكى المختار وفى حدود تشكيلة السلع التى يحددها دون زياده ،
بالاضافة الى الوفاء بإنتاج السلع الانتاجية والالات والمعدات التى سوف
يتحول اليها الادخار ليصبح أستثمارا منتجا . ودون توفير هذا النمط من
التصنيع فإن الادخار سوف يتحول الى الاستهلاك أو يتجه إلى الخروج من
المجتمع الى العالم الخارجى باحثا عن فرص الاستثمار فى الخارج .

٣- إعادة توزيع الدخول . تتسم الدول المتخلفة بسوء توزيع الدخل
القومى ، ولذلك فان عملية أعادة توزيع الدخل القومى فى صالح المنتجين
المباشرين من أهم العوامل الدافعة على خلق أرادة التنمية والتطوير عند
هولاء المنتجين ، فضلا على أن ذلك يؤدى الى تحطيم الدخول العالية التى
لايساهم أصحابها فى عملية الانتاج الاجتماعى ، والتى تتجه بهذه الدخول
المتزايده الى الاستهلاك الترفى والطائش الذى يستفز بقية فئات المجتمع
من المنتجين . وفى هذا المجال لابد من أزالة راس المال الاجنبى وإحلاله
برأس المال الوطنى ، وهو ما يحرر الفائض الاقتصادى ويجعلة يستقر
داخل المجتمع ، ويمنعه من التسرب الى الخارج ، أى الى الدول صاحبه
رأس المال الاجنبى وكذلك يمنع تبديده فى الداخل بأيدى عملاء رأس المال
الاجنبى الذين يحصلون على دخول بالغة الارتفاع كثمن للعمالة والوساطة
والسمسرة والوكالة لرأس المال الأجنبى ، يضطرون الى انفاقها فى
الاستهلاك الترفى . وإعادة توزيع الدخل القومى وتحطيم الدخول الاكثر
أرتفاعا تتولاه أيضا السياسة المالية على التفصيل القادم .

٤- تحويل الفائض الاقتصادى الى التراكم الرأسمالى ويرتبط ذلك بتنمية الجهاز الانتاجى واستكماله وخاصة استكمال الصناعات الوسيطة وصناعة الآلات والمعدات والصناعات الثقيلة لانتاج المعادن الاساسية .. وسرعة انجاز معدلات من التراكم أعلى يرتبط أيضا بنمط التصنيع المختار الذى يركز على الصناعات السابقة دون اخلال بالصناعات الاستهلاكية الكافية لاشباع حاجات الاستهلاك تبعا لنمط الاستهلاك المختار .

الا أن قضية التراكم الرأسمالى تثير المستوى التكنولوجى الذى يتم على أساسه إختيار نوعية الفنون الانتاجية التى سوف يتم تحويل الفائض الاقتصادى اليها عن طريق الاستثمار . ويحتاج الامر الى دراسة الفنون الانتاجية الحالية التى يتم الانتاج باستخدامها فى كافة مجالات الانتاج ، وباستخدام العلم المتاح لدى المجتمع يتم تطوير هذه الفنون الانتاجية إبتداء من الظروف البيئية والموارد المادية المتاحة ، ولاليس هناك ما يمنع فى هذا المجال التعرف على الفنون الانتاجية فى العالم الاخر وليكن العالم المتقدم والاستفاده من التطور التكنولوجى الذى حدث فى هذه الفنون فى تطوير الفنون الانتاجية الوطنية والانتقال بها الى مستوى أعلى تكنولوجيا . وفى هذا المجال فانه يجب الاشارة الى أن نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى المتخلفة أوكما يقال نقل التكنولوجيا مع تطويعها ، ماهو الا عمل من قبيل الهراء ، ولن يجدى بالنسبة للدولة المتخلفة الا مزيداً من التبعية ومزيداً من أستنزاف الموارد دون الوصول الى حل جزرى لمشكلة التخلف التكنولوجى، بل سوف يتعمق التخلف التكنولوجى أكثر وأكثر . فالتكنولوجيا نتاج مكونات حضارية تجعل الانسان قادر على تطوير الفنون الانتاجية المتاحة الى فنون أكثر تقدما ، أى يبتدع تكنولوجيا أكثر تقـــدما

(إذ التكنولوجيا ماهى طريقة للانتاج) من تلك التى يستخدمها فى الانتاج .

وعلى ذلك فأن الاعتماد على التكنولوجيا الوطنية مع تطويرها ليصبح للمجتمع نوع من التطور التكنولوجى الخاص به هو الاسلوب الامثل لعلاج مشكلة التخلف التكنولوجى . وكذلك فأن هذا الاسلوب يضمن علاج المشكلات الاقتصادية المزمنة فى الاقتصاديات المتخلفة ، مثل مشكلة البطالة وسوء توزيع الدخل ، فالاختيار التكنولوجى ليس مجرداً من الاثار الاجتماعية والاقتصادية ، فهناك التكنولوجيا المتحيزة للعمل ، وأخرى متحيزة لرأس المال ، ومن ثم فأن توزيع الناتج عن أستخدامها سوف يكون إما فى صالح عنصر العمل والقائمين على عمليات الانتاج مباشرة ، أو فى صالح الملاك لرأس المال دون غيرهم ، وكذلك منها ما يرفع من معدل التشغيل فيعالج مشكلة البطالة ومنها مايقلل من حجم العمالة ومن ثم يزيد من حجم البطالة . ويجب أن لا يفوتنا التنويه على أن التطوير التكنولوجى لن يتم فى العالم المتخلف الا بتطوير التعليم بحيث ينتهى ذلك التعليم الفوقى الذى يظل فيه الطالب متلقياً للعلم طوال حياته ويحل محله التعليم بالمشاركة حيث يمارس الطالب التعليم والتحصيل ويمارس العملية التعليمية كمشارك فى عملية التعلم مشاركة إيجابية تجعل له الدور الاول فى البحث عن المعرفة قبل دور أستاذه الذى سوف يقتصر دوره على الأرشاد والتوجيه ، ومن هنا فإن حواس العقل وقدراته سوف تعمل ، وأهم هذه القدرات هى القدرة الأنتقادية ، والقدرة الأبتكارية ، التى تخدم التطوير التكنولوجى . أما فى ظل نظام التعليم الفوقى فإن قدرات العقل تختزل فى القدرة على التذكر فقط حيث يقيم الطالب على اساسها فى الأمتحان من أول مراحل التعليم حتى نهايته التعليم الجامعى .

وعلى ذلك فإن من أهم مايمكن إعتباره أحد أساسيات القدره على تحويل الفائض الأقتصادى الى التراكم الرأسمالى نظام التعليم والاستثمار فى الأنسان ، وتكوين الأبداع ووضع الظروف المؤهله لسياده العقلية الأبتكارية للقوى العاملة للمجتمع .

وفى اطار تحويل الفائض الأقتصادى الى التراكم على النحو السابق عرضه، فإن قطاع الزراعه يجب أن تتحول فيه اساليب الأنتاج لتصبح الزراعه نوعاً من الانتاج الصناعى الذى ينتج الأغذية ومستلزمات الأنتاج الصناعى من المنتجات الزراعيه (المواد الأولية) .وهو مايحتاج أولاً الى إختيار نوعيات المحاصيل والمنتجات الزراعيه الواجب أن ينتجها قطاع الزراعه بحيث يرتفع معدل زيادة الانتاج الزراعى ، وتزيد دخول العاملين عليها ، ويتحول هذا القطاع الى إشباع حاجات المجتمع الوطنى ، دون إشباع حاجات رأس المال الأجنبى . فضلا على أنه يلزم إستكمال النشاط الزراعى بنشاط صناعى داخل الريف يقوم على إستخدام الموارد البيئية المتاحه ، وإستخدام فائض العمل ، بحيث تكون عملية التنمية والتطوير ذاتيه بتنمية قدرات السكان الزراعيين أنفسهم داخل أماكن وجودهم بقطاع الزراعة .وهو مايضمن إرتفاع مستوى الدخول ومستوى الأستهلاك لسكان قطاع الريف ، ويدفع بمستوى التحضر الى اعلى ويخفف من الفجوة الحضارية بين الريف والمدينة .

ثالثاً : تعبئة الفائض الأقتصادى الهدف الأول للسياسة المالية .

فى الأقتصاد المتخلف يكون الهدف الأساسى للسياسة المالية هو تعبئة الفائض الأقتصادى وتوجيهه الى الأستثمار لاحداث التغيرات الهيكلية فى الجهـــاز

الأنتاجى وإستكمال بناؤه على النحو الذى يؤدى الى مرونة هذا الجهاز الأنتاجى، والى قدرة إعتماد قطاعاته على بعضها البعض إستقلالاً عن العالم الخارجى .

وبداية يتم تعبئة الفائض الأقتصادى بالتعرف على مصادرة على مستوى الأقتصاد القومى ويمكن إستخدام أحد معيارين لذلك : (١)

المعيار الأول : وهو معيار طبيعة النشاط الأقتصادى ، وبذلك لاتخرج مجالات تحقيق الفائض عن مجال الزراعة ، ومجال الأستخراج ، ومجال الصناعة ، ومجال التداول النقدى والسلعى (الوساطة النقدية والسلعية) .

المعيار الثانى : وهو معيار روابط الأنتاج أو شكل علاقات الأنتاج (من حيث شكل الملكية) . وبذلك فأن الفائض الاقتصادى يتحقق فى الوحدات الزراعية القائمة على الايجار للارض ، أو الوحدات الزراعية للملاك الزراعيين ، سواء كانت ملكية صغيرة أو ملكية واسعة (تدار بالأسلوب الرأسمالى) ، الوحدات الزراعية أو الصناعية أو التى تعمل فى التداول النقدى أو السلعى المملوكه للدولة .

وتعبئة الفائض فى شكله النقدى يجعلنا ننظر الى الدخول النقدية التى يتم الحصول عليها فى شكل دخول للملكية أو دخول للعمل ، ودخول الملكية يمكن أن تكون ريع الأرض ، الفائدة على الديون ، وأرباح الأنشطة الصناعية والتجارية بأنواعهما ، الى جانب ريع المبانى . أما دخول العمل، فهى دخول المهن الحرة والعاملين فى الدولة أوغيرها بأجر .

والسياسة المالية لاتقوم بحصر المجالات التى يتحقق فيها الفائض الاقتصادى لتقوم بتعبئته فقط ، بل كذلك دفع هذا الفائض الى مجالات الأستثمار لتحقيق إستكمال الهيكل الأنتاجى وتحقيق مرونته .

---

١ -دكتورمحمد دويدار ،دراسات فى الاقتصاد المالى ،الدار الجامعية ،الاسكندرية، بدون تاريخ .

الفصل الرابع

تعبئة الفائض الاقتصادى من خلال السياسة النقدية

الفائض الاقتصادى هو الجزء من الدخل الذى لم ينفق على الاستهلاك،وهناك حسب ما أورده بول باران ثلاثه أنواع من الفائض الاقتصادى ، الفائض الاقتصادى الفعلى ، الفائض الاقتصادى المرشد ، الفائض الاقتصادى المخطط .

الفائض الاقتصادى الفعلى . وهو الفائض الذى يتحقق فعلا ، نتيجة لواقع إستهلاكى يتم تبعا لانماط الاستهلاك السانده ، ودون أى تدخل فى ترشيد هذا الاستهلاك ، ومن ثم يكون المتبقى من الدخل القومى هو الفائض الفعلى بعد إستبعاد هذا الاستهلاك .

الفائض الاقتصادى المرشد . وهو ذلك الفائض الذى يتبقى من الدخل القومى بعد إستبعاد الاستهلاك القومى الذى تم ترشيده . أى بعد أن يتم أستبعاد الاستهلاك الطائش وغير الضرورى . ومن ثم يكون الفائض الاقتصادى المرشد أكبر حجما من الفائض الاقتصادى الفعلى .

الفائض الاقتصادى المخطط . من الواضح أن الفائض الاقتصادى قد تزايد بترشيد عملية الاستهلاك ، دون المساس بعملية الانتاج ، حيث يبقى عدم الترشيد لعملية الانتاج كما هو بما يسببه من ضياع وتبديد للموارد . فإذا ما تم ترشيد عملية الانتاج الاجتماعى إبتداء من التخطيط فإن تخصيص الموارد سوف يكون أفضل ، وكذلك سوف يتم الاستفاده من أستخدام الموارد وتحقيق أقصى إنتاجية وعائد منها . ولذلك فإن الفائض الاقتصادى المخطط سوف يكون أعلى فائض يمكن تحقيقه فى هذه الحالة .

ويتم تعبئة الفائض الاقتصادى على اى مستوى من المستويات السابقة وتوجيهه الى الاستثمار عن طريق إدوات السياسة المالية وهى ، الضرائب بانواعها ، والقروض العامة ، ثم إستخدام عجز الموازنة العامة . -

أولا: تعبئة الفائض من خلال الضريبة .

والضريبة ماهى الا أستقطاع من الدخل القابل للتصرف وتحويله الى الدولة . وفى هذا المجال نفرق بين الضريبة على الاشخاص والضريبة على المشروعات ، وكذلك الضريبة على الاستهلاك ، والضريبة على الاملاك . والضرائب على الاشخاص إما أن تكون مباشرة (ضرائب الدخل) أو ضرائب غير مباشرة (ضرائب الاستهلاك) .

أ- الضريبة غير المباشرة (ضرائب الاستهلاك) . وتتميز هذه الضريبة بسهولة وضمان تحصيلها ، إذ لاتحتاج الى جهاز أدارى كبير الى تحصيلها وتنعكس بطبيعتها على أثمان السلع الاستهلاكية بالارتفاع ، بالشكل الذى يؤدى الى أنقاص الطلب عليها ومن ثم إنخفاض إنتاجها ، وهو ما يعنى تحرير بعض الموارد الانتاجية التى يمكن أن تستخدم فى عمليات الاستثمار الجديد والتى يمكن للدولة أن تحصل عليها بسهولة من خلال الانفاق العام على شرائها .

ولقد أستخدمت هذه الضريبة فى العالم الغربى فى فترة التنمية الاولى (الثورة الصناعية) خلال القرن الثامن والتاسع عشر لتعبئة الفائض الاقتصادى من خلال تخفيض الدخول الحقيقية للطبقات العاملة (لتخفيض أستهلاكها عندما تم رفع الاثمان بمقدار الضريبة غير المباشرة) ، وبالتالى زيادة معدلات الارباح التى يتم توجيهها للتراكم الرأسمالى .

ورغم أن هذه الضريبة غير عادلة إذ تساوى فى أعباء المعيشة بين الفقراء والاغنياء ، مع إختلاف القدرة الشرائية لكل من الفريقين ، الا أن كل الدول تلجأ اليها لتقليل الطلب الاستهلاكى ، وخاصة فى الدول المتخلفة حيث الدخول منخفضه والميل للاستهلاك مرتفع (المتوسط أو الحدى) ، ومن ثم فأن جانبا من الفكر الاقتصادى يعتقد أن أستخدامها قادر على تعبئه المدخرات عند الطبقات المتوسطة .

وفى الواقع أن استخدام الضريبة غير المباشرة (الضريبة على الاستهلاك فى تعبئة الفائض الاقتصادى لن يؤدى الى نتائج إيجابيه وبصفه خاصة فى الدول المتخلفة ويرجع ذلك الى الحقائق التالية :

١- أن الدخول بطبيعتها منخفضة ، ومن ثم فإن الضريبة على الاستهلاك لن تؤدى الى إدخارها ، بل سوف تؤدى الى تخفيض مستوى الاستهلاك عند الطبقات المتوسطة والفقيرة ، بما قد يمس الاستهلاك الضرورى ، وهو غير مرغوب فيه ، إذ فى هذه الحالة فإن فرض الضريبة سوف يكون معوق للانتاج ، إذ يخفض من القدره على العمل ، كما يخفض من ضمان المحافظة على بناء قوة العمل للاجيال القادمة . وعلى ذلك لن يؤدى فرض ضريبة الاستهلاك الى زيادة الادخار ، الا فى حالة فرض هذه الضريبة على السلع الكمالية والسلع التى يستهلكها أصحاب الدخول الكبيرة .

٢- أن فرض ضريبة الاستهلاك تؤدى الى تخفيض الطلب الاستهلاكى ومن ثم إنخفاض الطلب الفعال بما ينعكس فى تخفيض مستوى الانتاج والتشغيل، وتخفيض الدخل القومى وبالتالى تخفيض حجم الادخار نتيجة لانخفاض الدخل ، وبالتالى تخفيض الاستثمار .

٣- الدول المتخلفة تتميز بأن جزء هام من الانتاج يستخدم فى الاشباع

الذاتى دون أن يتداول فى الاسواق ومن ثم لاتصنيه ضريبة الاستهلاك أو الضريبة الغير مباشرة ، وهو ما يجعل حصيله هذه الضريبة منخفضه .
وكما هو معروف فإن ضرائب الاستهلاك عادة ما توجه الى سد النفقات العامة العادية فى ميزانية الدولة ، ومن ثم فإن الموجه منها الى الاستثمار يكون ضئيلا .

ب- **الضريبة على الدخول (الضريبة المباشرة)** . وهى الضريبة التى تفرض على دخول الملكيه وعلى دخول المهن الحرة ، والاستقطاعات من المرتبات والاجور .
وفى هذا المجال يجب أن نلاحظ أن الدخول الكبيرة وخاصة دخول الملكية الزراعية والعقارية ، والدخول المهنية هى التى تتضمن الجزء الاكبر من الفائض الاقتصادى الذى يمكن تعبئتة وتوجيهه الى الاستثمار . وأفضل الاساليب لتعبئة الفائض من هذه الدخول هو فرض نظام الضريبة التصاعدية بأسعار تصاعدية وذات سعر مرتفع .

ولقد كان الفكر الاقتصادى الكلاسيكى لايحبذ أى ضريبة مباشرة على الدخول ، وذلك لاعتقاد الكلاسيك أن هذه الضريبة تصيب الجزء المدخر من الدخل ، ومن ثم فأن لها أثرا سلبيا على الادخار والتراكم . ورفض الفكر الكلاسيكى للضريبة المباشرة محافظة على الادخار والتراكم كان راجعا لاعتبارين أولهما اعتقادهم أن الدخل القومى ثابت وأن مالايدخر ينفق على الاستهلاك ، وأن كل ادخار يتحول الى استثمار لانه لايوجد من وجهه نظرهم اكتناز . والثانى ، أن الضريبة التى تحصلها الدولة لايمكنها الاستفاده منها الا فى الاستهلاك لان كل الحكومات غير رشيده إقتصاديا ، فهى دائما وأبدا تبدد الموارد التى تصل الى يدها .

الا أن التحليل الكينزى بعد ذلك جعل من الادوات المالية أدوات إقتصادية ، فجعل من الضريبة بنوعيها المباشرة وغير المباشرة وكذلك النفقات والايرادات العامة أدوات إقتصادية ، وليست أدوات مالية فقط ، بل وقام باستخدام هذه الادوات فى حل المشاكل الاقتصادية ، وبصفه خاصة فى حل مشكلة نقص التشغيل وارتفاع معدل البطالة ، أو مشكلة إرتفاع معدلات التضخم . وعلى ذلك فانه يمكن الحصول على مزيد من تعبئه الفائض الاقتصادى من خلال فرض الضريبة المباشرة على الدخول ، ودون الخوف من هبوط معدلات الادخار . وكذلك مما لاشك فيه أيضا أن ضريبة التركات التى تفرض حالة إنتقال الثروة الى الورثة قادره ايضا على تعبئه الفائض الاقتصادى . ويتم ذلك من خلال فرضها بسعر تصاعدى مرتفع لتحقيق هدفين رئيسيين . أما الاول : الحصول على إيراد يمكن الدولة من الاستثمار العام ، أما الثانى ، فهو إعادة توزيع الثروه بين الافراد ومعالجة التفاوت الكبير فى الدخول والثروات التى تشتهر به الدول المتخلفة بصفه خاصه ، بما لذلك من آثار إجتماعية وإقتصادية ضاره .

لكن تقوم هناك عقبات أمام إمكانية تعبئة الفائض الاقتصادى عن طريق فرض الضريبة المباشرة على الافراد فى العالم المتخلف وهى :

١- انخفاض مستوى الدخول بصفة عامة ، مما يخفض من الحصيلة المتوقعة ، وخاصة أن أصحاب الدخول الكبيرة فى العالم المتخلف دائما يكونوا من حلفاء الدولة ولهم قدر كبير من القوة السياسية قبل الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم فإن مقاومتهم لفرض الضريبة المباشرة على دخولهم ، أو إنفلاتهم من دفع الضريبة بطريقة أو أخرى سوف يؤدى أيضا الى عدم إمكانية تعبئة الفائض الاقتصادى . واذا أضفت الى ذلك قصور

الوعي الضريبي بشكل عام عند الغالبية الساحقة من أفراد المجتمع فإن تعبئة الفائض من خلال الضريبة المباشرة سوف يصبح أمرا مشكوكا فى جدواه .

٢- أن تطبيق هذه الضريبة يحتاج الى وجود جهاز إدارى ضريبى كفء حتى يمكن تحصيلها ، وذلك لأنها تحتاج الى إجراءات كثيرة مثل التقدير للدخول محل الضريبة ، وتقدير الضريبة ، وكذا تحصيلها . وهو مايستلزم إنفاق جزء معتبر من حصيلة هذه الضريبة ، ويقلل من قيمة الفائض الاقتصادى الذى يتم تعبئته .

ج- الضرائب على المشروعات الخاصة . وهذه المشروعات إما أن تكون مشروعات زراعية أو صناعية أو تجارية . وفى هذا المجال لابد من التفرقة بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة ، والمشروعات ذات التكنولوجيا المتقدمة ، والمشروعات التى تعمل بتكنولوجيا متخلفة ويتركز الفائض الاقتصادى فى المشروعات الكبيرة والمشروعات التى تعمل بتكنولوجيا متقدمة زراعية أو صناعية ، ومن ثم فأن فرض ضريبة ذات سعر مرتفع على هذه المشروعات لن يضير هذه المشروعات ، وذلك نظرا لان الانتاجية عادة ما تكون مرتفعة ، ونصيب الوحدة المنتجة من النفقات سوف يكون أقل ، ومن ثم فأن الضريبة لن تؤثرفى مستوى الأرباح المحققة ، وكذلك لن تؤثر فى الثمن السائد فى السوق للوحدة المنتجة .

ومع ذلك فإنه يجب عدم المغالاه فى سعر الضريبة ، وان يتم مراجعة ومقارنه أسعار الضريبة المفروضة بالحالة الاقتصادية والظروف التى يمر بها الاقتصاد القومى ، وبصفة خاصة حالات الرواج والكساد ، لان المغالاه فى سعر الضريبة وإقتطاع الجزء الاكبر من أرباح المشروعات يحرم هذه

المشروعات من القدره على التجديد الذاتى للطاقة الانتاجية (الاستثمار الذاتى) .

أما بالنسبة للمشروعات الصغيرة وتلك التى تعمل بتكنولوجيا متخلفة ، فإنها فى الغالب تنتج بتكاليف أعلى . ومن ثم فإن فرض الضريبة يرفع من نصيب الوحده المنتجة من التكاليف ، وسوف يؤثر على ثمن السلعة فى السوق بالارتفاع ، أو يخفض من معدل أرباح المشروع . ويقتضى الامر تخفيض سعر الضريبة نسبياً على هذه المشروعات حتى لايكون فرض الضريبة بسعر مرتفع سبباً فى وقف نشاطها ، أو فى إنعدام قدرتها على التوسع وزيادة طاقتها الانتاجية ، أو عدم قدرتها على تجديد طاقتها الانتاجية على مستوى تكنولوجى أفضل .

ثانيا: القروض العامة . يمكن إستخدام القروض العامة فى تعبئة الفائض الاقتصادى من خلال إمتصاص فائض الدخول الكبيرة فى شكل إدخار . ويمكن للسياسة النقدية وبصفة خاصة التمييزبين سعر الفائده قصير الأجل وسعر الفائده طويل الأجل دفع أصحاب الدخول الكبيرة الى تفضيل شراء أذون الخزانة والسندات التي تصدرها الحكومة أو المنظمات الاقتصادية المختلفة على تفضل السيولة والاكتناز أو الانفاق الاستهلاكى . أو المضاربات التى تتركز فى الدول المتخلفة فى مجال الارض والسلع . وتنجح سياسة الاقتراض الداخلى عندما تستطيع الدولة إستغلال هذه القروض إستغلالا جيداً يساهم فى عملية الانتاج الاجتماعى ، بحيث لاتكون الفوائد المدفوعة عبئاً على الميزانية العامة وإنقاصا من الانفاق العام .

الا أن تعبئة الفائض الاقتصادى فى الدول المتخلفة يعوقها أنماط الاستهلاك السائدة التى تميل الى السلع الترفيه عند أصحاب الدخول العالية . كذلك ضيق السوق المالية (الاقتراض طويل الأجل) وتفضيل

الاقتراض قصير الأجل (السوق النقدية) . فضلاً على أن التضخم لايشجع على التنازل عن السيوله للاستثمار فى السندات الحكومية لأن معدل الفائدة عليها عادة مايكون منخفضا، ولأن معدل التضخم يكون أعلى من معدل الفائدة ، مما يجعل قيمة النقود عند أستردادها أقل مما كانت عليه فى بداية الاستثمار فى السندات.

عجز الموازنة . وهو نتيجة التوسع فى النفقات العامة بما لايقابل هذه النفقات من إيرادات ، وبذلك يظهر عجز الموازنة ،وهذا العجز فى الموازنة العامة يتم تغطيته بعده وسائل هى الأصدار النقدى ، أو الأقتراض من البنوك ، أو الأقتراض من الأفراد .

أ- الأصدار النقدى . وتقوم الدولة فى هذه الحالة بإصدار نقوداً جديدة تستخدمها فى تمويل مشترياتها من الأنتاج الجارى ، أو توجيهها الى المدفوعات التحويلية ، أو تمول بها بناء مشروعات إنتاجية جديدة. وأسلوب الأصدار النقدى لسد عجز الموازنة من أخطر الاساليب التى قد تدفع الأقتصاد القومي الى التضخم وخاصة فى حالة الأستخدام الأول والثانى (تمويل المشتريات – المدفوعات التحويلية) أما فى حالة إستخدام الأصدار الجديد لتمويل مشروعات إنتاجية ، فإن التضخم سوف يكون موقوتاً بفترة إنشاء المشروعات الأنتاجية ، أما بعد أن تصبح هذه المشروعات منتجة وتساهم فى زيادة الناتج المحلى بمقدار إنتاجها الجديد فإن أثر زيادة الأصدار النقدى سوف يتلاشى .

ومن المعروف أن هناك فترة إبطاء بين وقت إصدار النقود وبين ظهور التضخم ، وفترة الأبطاء هذه تطول وتقصرتبعاً لحجم الأصدارالنقدى الجديد وتبعاً لسرعة تداول النقود ونشاط التعاملات فى الأسواق وأيضاً

تبعا لمرونة الجهاز الأنتاجي وقدرته على التوسع إستجابة للزيادة فى الطلب على السلع الأستهلاكية وكذلك لزيادة الطلب على السلع الأنتاجية .

ب- **الأقتراض من البنوك**.ويمكن سد عجز الموازنة بالأقتراض من البنوك وهو مايوسع من حجم الأئتمان ويعطى نفس أثر زيادة الأصدار النقدى من حيث زيادة معدل التضخم . والأثر التوسعى للاقتراض من البنوك يتوقف على طبيعة السياسة النقدية والأئتمانية ، وخاصة على سياسة السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطى .ويرى البعض أن زيادة حجم الأئتمان على المستوى الشخصى فى غمار إقتراض الحكومة من البنوك يؤدى الى زيادة الارصدة النقدية فى يد الافراد والمشروعات (أرصدة تم إقتراضها من البنوك) ومن ثم زيادة السيولة النقدية بما يؤدى الى التضخم . هذا ليست بإفتراض أن السلطات النقدية فى غفلة عن مراقبة حجم الائتمان الموجه الى الحكومه أو الى الافراد ، اما اذا توافرت هذه الحالة(الغفله) فان المسؤول عن التضخم ليس فقط الاقتراض الحكومى من البنوك ولكن بالدرجة الاولى الائتمان الخاص وعدم الرقابة عليه من السلطات النقدية .

ج- **الأقتراض من الأفراد** ، وهى أفضل طريقة لسد عجز الموازنة ، اذ أن هذه القروض سوف تسحب من الافراد الموارد المعطلة والمكتنزه لديهم ، ومن ثم سوف لايكون هناك خطر التضخم . بل أن الزيادة الصافية فى الطلب الكلى(الفعال) سوف تكون أقل منها فى الحالتين السابقتين ، وذلك لان الاقتراض من الافراد سوف يقلل طلبهم الاستهلاكى نسبياً نظراً لتوجههم الى إقراض الحكومة . أما الاسلوب الاول والثانى(الاصدار النقدى - الاقتراض من البنوك) فإن الزيادة الصافية فى الطلب الكلى سوف تكون

أكبر ، إذ سوف تنعكس كميات النقود المصدره ومقدار الزيادة فى حجم الأئتمان فى زيادة الطلب الفعال مباشرة .

وفى كل الاحوال فأن عجز الموازنة يستخدم فى تعبئه الفائض الاقتصادى بشكل عام وعلى مستويات الافراد فى المجتمع ، ذلك أن التضخم الناتج عن تمويل عجز الموازنة إنما يعنى تخفيض الدخول الحقيقية لكافة أفراد المجتمع بمعدل التضخم ، وهو مايعنى الادخار الاجبارى بهذا المعدل.

الا أنه عاده ما تتحمل الطبقات ذات الدخل المحدود الجزء الاكبر من هذا الادخار الاجبارى ، فتنقص الدخول الحقيقية لهذه الفئات ، بينما أصحاب الدخول من المنتجين والمنظمين والتجار تزيد أرباحهم ، ومن ثم فأن الامر يقتضى فى حالة سياده التضخم الناتج عن تمويل عجز الموازنة رفع أسعار الضرائب المباشرة على الدخول المستفيدة السابقة تحقيقا للعدالة وكذلك لتحقيق مزيد من تعبئة الفائض الاقتصادى .

ورغم أن التضخم الناتج عن تمويل عجز الموازنة له آثار ضاره بالاقتصاد الوطنى ، الا أن مشاكل عدم توازن الاقتصاد القومى أعقد وخاصة مشكلة إنخفاض مستوى التشغيل وإنتشار البطالة . ويمكن التخفيف من حده التضخم باللجوء الى الاسلوب الثالث للاقتراض ، وكذلك فى حالة الأخذ بالأسلوب الأول والثانى فإنه يجب أن يكون الاقتراض لتمويل المشروعات الانتاجية ، بحيث يمكن أن يتلاشى التضخم بمجرد بدئهما فى الأنتاج وزيادة الناتج القومى فى شكل سلع وخدمات جديدة تقابل الزيادة فى حجم النقود المصدرة أو الائتمانية .

تعبئة الفائض الاقتصادى من خلال إعادة تنظيم المجتمع.

رغم كل ما سبق فإن إمكانيات السياسة المالية فى تعبئة الفائض الاقتصادى فى الدول المتخلفة محدوده ، ففى الوقت الذى يحتاج التغير الهيكلى للاقتصاد المتخلف الى حجم كبير من الاستثمارات لايقل عن ٢٠٪ من الدخل القومى ، فانه لايمكن للسياسة الاقتصادية تحقيق ذلك فى الاقتصاد المتخلف تبعاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة . وهو مايدفع الى البحث عن الوسائل الاخرى لتعبئة الفائض الاقتصادى الى جانب السياسة المالية ، وهى الوسائل القادره على إعاده تنظيم المجتمع إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً لتمكين الطبقات صاحبه المصلحة فى إحداث التطور الاقتصادى من حيازة هذا الفائض وإبعاد الطبقات والفئات المعادية للتطور الاقتصادى عن السيطرة على هذا الفائض ، فى ظل رقابة الدولة على تحقيق هذا التطورمن خلال تنفيذ خطط إقتصادية وإجتماعية متلاحقة .

التنظيم الاقتصادى فى مجال قطاع الزراعة . فان الامر يقتضى الغاء الملكية الغائبة التى تقوم على ملاك للارض الزراعية لايعملون عليها ولايشكل إنتاجها المصدر الرئيسى لدخولهم ، اذ يشتغلون بأعمال أخرى فى المدن كالاعمال التجارية أو المهنية , أو يشغلون وظائف حكومية أو غير حكومية .وهم بوضعهم هذا لايهمهم من الارض الا الريع الذين يحصلون عليه من الارض(ايجار الارض) .ويعتبر هذا النظام المثل الحى لنظرية الريع عند ريكاردو ، ومن أهم معوقات تقدم قطاع الزراعة . إذ أن الملاك ليس لديهم أى مصلحة فى زيادة إنتاجية الارض، ومن ثم لايقومون بأى

تحسينات زراعية سواء لصيانة الارض ، أو لتحسين طرق الانتاج الزراعى، فالزيادة المطردة فى حجم السكان مع محدودية الارض تضمن للمالك وجود المستأجر باستمرار مهما قام برفع القيمة الايجارية وهو مايشكل ضغطاً مستمراً على دخول الفلاحين (الباقى من الناتج بعد دفع الايجار) ليصل الى حد الكفاف .أما على مستوى الفلاح المستأجر للارض فإن دخله المتناقص لايمكنه من إجراء التحسينات الزراعيه ومن ثم يتوقف أى تطور أو تحسين للانتاجية الزراعية.

ومع سيادة قطاع الزراعة فى العالم المتخلف ، وفى إطار ماتخلقه ملكية الارض من هيبه ومكانه إجتماعية وسياسية ، فإن الفائض الاقتصادى عند ملاك الأرض يتوجه الى شراء مزيد من الارض ، مما يحقق مضاربات على الارض ترفع من ثمنها.وفى إطار توجه الملاك الى تملك مزيد من الارض تحدث نتيجتين الاولى ، ارتفاع القيم الايجارية للارض دون أى مبرر من زياده للانتاج ، مما يخفض من دخول الفلاحين المستاجرين ويرفع من دخول الملاك ، ويزيد من تفاوت الدخول دون أى مبرر إقتصادى . الثانية ، هو توجه الفائض الاقتصادى الزراعى الى المضاربه على الارض الزراعية ، دون الاستفاده بهذا الفائض فى قطاعات إنتاجية أخرى مثل الصناعة أو الاسكان ..... الخ .

ولامفر من إعاده تنظيم قطاع الزراعة لكى تكون الارض فى يد المنتجين المباشرين القائمين على العمل الزراعى ، والذى يشكل الانتاج الدخل الاساسى لهم ، وهو مايستبعد الملكية الغائبة نهائيا . كما يقتضى الامر أيضا إعاده توزيع الملكية الزراعية ومنع تركزها ، الامر الذى يفرض تنفيذ برنامجا للاصلاح الزراعى يعيد توزيع الملكية ويتضمن تحديد شكل

جديد للوحدة الانتاجية الزراعية يمكن من خلاله تحقيق أهداف ثلاثة :

١- تحقيق زيادة الانتاجية الزراعية عن طريق استخدام أساليب وطرق تكنولوجية أفضل تشارك الدولة فى تحقيقها .

٢- الحد من استهلاك دخل الوحدة الانتاجية ، وتعبئة الفائض الاقتصادى ليستخدم فى الاستثمار داخل قطاع الزراعة أو القطاعات الانتاجية الاخرى .

٣- تحقيق التنسيق بين نوعيات الانتاج الزراعى على مستوى الاقتصاد القومى للعمل على أشباع الحاجات الغذائية للاسكان وتوفير المواد الاولية الزراعية للقطاعات الاخرى وخاصة الصناعية ، وهو مالايتم الامن خلال تنظيم لقطاع الزراعة والوحدات الانتاجية بالشكل الذى يسمح بتخطيط الانتاج الزراعى تخطيطا كليا على مستوى الانتاج والتسويق الزراعى .

٤- إستخدام الضريبة فى تعبئة الفائض الاقتصادى فى قطاع الزراعة وفى تعديل الملكية الزراعية وتحويل الملكيات الكبيرة الى ملكيات صغيرة ومتوسطة حتى يتم التشغيل الكامل للارض الزراعية المتاحة للمجتمع .

التنظيم الاقتصادى فى المجال الصناعى . وتعبئة الفائض الاقتصادى فى القطاع الصناعى يستلزم ان يتم وضع قطاع الصناعة تحت السيطرة المباشرة للمنتجين المباشرين أيضا أصحاب المصلحة فى احداث التطور الاقتصادى ، وتحت رقابة الدولة المباشرة . ويتم ذلك من خلال التأميم للمشروعات الانتاجية الاساسية فى القطاعات الانتاجية المختلفة ، بالاضافة الى المشروعات الاساسية الخدمية مثل البنوك وشركات التأمين .

ويتطلب الامر ايضا البحث عن اسلوب لتحديد الشكل القانونى للوحدة الانتاجية الصناعية وعن اسلوب ادارة هذه الوحدات بما يضمن استقلالها عن الجهاز الادارى للدولة ، وكذلك يضمن تبعيتها للدولـــــة وتنفيذهـــا

للسياسات الاقتصادية التى تراها الدولة ، وأهم هذه السياسات هى سياسات تعبئة الفائض الاقتصادى الصناعى وتوجيهه الى إستثمارات جديدة .

وفى هذا المجال يجب الاشارة الى أن أهم قنوات الاستنزاف للفائض الاقتصادى سيادة الاستثمارات الاجنبية ، اذ تنقل الفائض الى الخارج فى شكل فوائد للديون الاجنبية ، وأرباح لمشروعات الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، واجور العاملين الاجانب ، وأرباح لعقود الصيانة والاستشارات والدراسات . ولذلك فأن التقليل من الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية بالتدريج والبدء فى الاعتماد على الاستثمارات الوطنية حتى تحل محل الاستثمارات الاجنبيةيعتبرمن أهم مقومات الحفاظ على الفائض الاقتصادى .

التنظيم فى المجال السياسى والاجتماعى . تستلزم عملية تعبئة الفائض الاقتصادى وإستخدامه فى الاستثمارات الوطنية لتحقيق التطور الاقتصادى وخاصة إستكمال الهيكل الانتاجى ، أن تكون قياده الدولة سياسيا وإقتصاديا فى يد أصحاب المصلحة فى تحقيق هذا التطور من المنتجين المباشرين والمشاركين فى عملية الانتاج الاجتماعى ، وهم فى الواقع والحقيقة أبناء الطبقات الوسطى . ولذلك فان الدولة فى العالم الثالث لابد أن تتحالف مع ابناء الطبقة الوسطى ، وأن تفسح لهم المجال الاكبر لقيادة المجتمع سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا ، وأن تتبنى كل السياسات التى تسمح بتوسيع الطبقة الوسطى فى المجتمع لكى تصبح هى الطبقة الرائدة .ومن أهم السياسات لتوسيع الطبقة الوسطى تلك السياسات التى تسمح بالحراك الاجتماعى ، مثل سياسة التعليم المجانى ، والتوسع فى الخدمات الصحية المجانية ، وتحديد الملكية وتوسيع قاعدتها . ويرجع الاهتمام بتوسيع الطبقة الوسطى الى أن الطبقة الوسطى فى كل المجتمعات هى التى تشكل الطاقة المحركة

للتقدم والتطور إذ أن طموحاتها لاتقف عند حد ، بينما الطبقات الغنية والمترفة عادة ما تكون أهتماماتها تافهه وإستهلاكية ، الى جانب انها مرتبطة بالعالم الخارجى أكثر من إرتباطها بالوطن ، سواء بدفع النشأة أو التعليم الاجنبى أو الارتباط الثقافى أو المصلحى . أما الطبقات الفقيرة والمدقعة فأن طموحاتها محدده فى الوصول إلى الاشباع عند حد الكفاف وهو مالايشكل حافزاً للتطور والتقدم أو للمشاركة فيهما ، هذا اذا ما إستطاعت أن تعى مفهوم أو معنى هذا التطور ، أو تعى ما يمكن أن تستفيده أو يعود عليها من هذا التطور .

الفصل الخامس

أساليب تحقيق أهداف السياسة المالية فى الاقتصاد المتخلف

إبتداء مما سبق مناقشته ، فأن السياسة المالية تهدف الى المساهمة فى إستكمال الهيكل الانتاجى وتحقيق مرونته ، وذلك من خلال تعبئه الفائض الاقتصادى وتوجيهه الى الاستثمار الذى يحقق هذه الاهداف .

ولا تختلف أدوات السياسة المالية فى الاقتصاد المتقدم عن تلك الادوات فى الاقتصاد المتخلف ، ولكنها تختلف فى فعاليتها وقدرتها على تحقيق دورها . وكذلك فأن أدوات دفع الفائض الاقتصادى الى الاستثمار لاتختلف فى الاقتصاد المتقدم عنها فى الاقتصاد المتخلف ، ولكنها تختلف أيضا من حيث فعاليتها ، وفعالية هذه الادوات فى تحقيق الاهداف المرجوه منهايرجع الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يمر بها المجتمع .وتبعا لاختلاف ظروف العالم المتخلف عن ظروف العالم المتقدم فأن بعض الادوات تصبح غير فعالة فى الدول المتخلفة رغم فعاليتها فى الدول المتقدمة ، والبعض الاخر يكون أكثر فعالية فى الدول المتخلفة رغم عدم فعاليتها فى الدول المتقدمة .

ومن الثابت أن كل نموذج إقتصادى له معطياته الخاصة ، وكذلك كل مجتمع له ظروفه ومشاكله الخاصة ، وعند إختيار السياسات الاقتصادية لاى مجتمع ، لابد أن تكون هذه السياسات قادره على مواجهة هذه المشاكل وحلها ، وهى لن تكون كذلك الا اذا كانت مستمده من نموذج إقتصادى ملائم تتفق معطياته مع ظروف المجتمع ومشاكله .

فالنموذج الكينزى مثلا يقوم على معطيات أهمها أن الاقتصاد القومى يتسم بالتشغيل الناقص ، وأن المشكله الاولى فيه هى البطالة • وكذلك النموذج الكلاسيكى يقوم على معطيات أهمها ، تحقق التشغيل الكامل للاقتصاد القومى ، وأن المشكلة الرئيسية هو توفير الادخار اللازم لاستمرار هذا التشغيل الكامل •

وكلا النموذجين بمعطياتهما لايتفقا مع المعطيات الموجوده فى العالم المتخلف ، فالنموذج الكينزى خاص بالاقتصاد الرأسمالى المتقدم ، والنموذج الكلاسيكى خاص بالاقتصاد الرأسمالى فى مراحل تكوينة الاولى• الى جانب ذلك فأن المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المتخلف تختلف عن تلك التى يأخذها فى الاعتبار كلا النموذجين ، وإن إنطبقت على البعض منها التسمية العامة للمشكلة ، مثل مشكلة البطالة التى تختلف فى مقوماتها وأسبابها وطرق حلها فى الإقتصاد المتقدم عنها فى المتخلف • ولذلك فإن الدول المتخلفة تحتاج إلى نموذج جديد (نابع من نظرية جديدة) يحكم إقتصادياتها يختلف عن النموذج الكينزى والنموذج الكلاسيكى ، فهى تحتاج الى نظرية للتراكم الرأسمالى يحكم أداء إقتصادياتها للوصول الى تحقيق الأهداف المرجوه والتى تتمثل فى إستكمال الهيكل الانتاجى وتحقيق مرونته الكافيه ، والوصول بالتنمية الى مرحلة النمو الذاتى•

وعندما نسلم بضرورة صياغة نظرية للتراكم الرأسمالى لانجاز التطوير والتنمية فى العالم المتخلف ، فإن جوهر السياسة المالية فى أطار هذه النظرية هو رفع الطاقة الادخارية للاقتصاد القومى ، والأستفادة من العوامل الايجابية فى الاقتصاد المتخلف لتوجيه هذه المدخرات لتحقيق تنمية حقيقية مستقلة تبدأ باستكمال الهيكل الانتاجى وتحقيق مرونته ، وتنتهى بتحقيق التنمية المستقلة ، وانجاز الاعتماد على الذات •

أولاً : دفع الطاقة الادخارية للاقتصاد القومي .

المشـكلة الأساسـية فـي الاقتصاد المتخلف هي تحقيق مدخرات تتحول الى الاستثمار والتراكم . وفي هذا المجال يجب أن نشير الى ضرورة الاخذ في الاعتبار ليس الادخـار النقدي فقط ، ولكن كذلك الادخار العيني ، وذلك أن الدول المتخلفة لاتحتـاج فقط الى الادخار النقدي بالعملات الوطنية ، ولكن أيضا تحتـاج الـى عمـلات أجنبية لاستيراد الآلات والمعدات اللازمـة لعمليـة الاستثمار وبنـاء التراكم والتي في الغالب لايقوم الاقتصاد الوطني بانتاجها ، ومن ثم لابد من توجيـه جـزء مـن النـاتج المحلي (الفـائض العينـي) إلـى التصدير للحصـول علـى العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد مستلزمات التراكم الرأسمـالي مـن الآلات والمعدات .

ويلاحظ أن مشكلة الادخار في الدول المتخلفة ليست مشكلة إمكانيات فقط ، أي لاتتوقف على الدخل وحدة ، ولكنها فـي الواقـع مشكلة مجموعـة من العوامل الشخصية والاجتماعية والاقتصاديـة تحدد الميل للاستهلاك . وهذا الميل للاستهلاك لايتغير في الفترة القصيرة ، وكذلك لايمكن أن يتغير في ظل ثبات الدخل إختياريا ، ولذلك فإنه لابد من إنتهاج الاجراءات القـادرة على فرض تخفيض الاستهلاك ، والاعتمـاد عليها قبـل الاعتمـاد علـى أي إجراءات أخرى وعظيه أو أرشـاديه وهذه الاجراءات سوف نناقشها عند مناقشة الادخار الاجباري .

١- الادخار الاختيـاري . وهي المدخرات التـي تتكـون لحساب أصحابهـا ، وأول المشاكل التي تقف حجر عثرة أمام تكوين الادخار الاختيـــــــاري هي

الاكتناز وتفضيل حيازة النقود ، وبصفة خاصة فى الاقتصاديات الزراعية • ويرجع أقبال السكان الزراعيين على الاكتناز الى ثلاثة عوامل مهمة ، **أولهما** ، خوفهم من عدم القدره على أسترداد النقود المقرضه للغير، ويعتبرون أن حيازة النقود أكثر ضمانا ، ويتمشى ذلك مع حياة البساطة والاستقرار التى يعيشونها ، ومن ثم يفضلون البعد عن كل ما يقلقهم ، ويفضلون عدم الاقراض وحيازة النقود • **أما العامل الثانى**، أن الانتاج الزراعى والحياة الزراعية كلها بالنسبة للغالبية منهم تحصيل حاصل فهو يزرع الحب وينتظر الرزق من الرب وليس نتاج جهد ومخاطرة ، ومن ثم فإن هذا التسليم يمنعهم من التفكير فى الاستفاده من التنازل على السيولة بالحصول على دخل إضافى بإقراض النقود ، هذا من ناحية ، أما من الناحية الاخرى فإنه لاداعى للمغامرة لاقراض النقود فقد لاتسترد ، ويحكمهم فى ذلك المثل القائل " خساره قريبه ولامكسب بعيد " • **والعامل الثالث**، هو أن عملية الاقراض والتنازل السيولة للحصول على فائدة مرتبطة بتحريم الربا فى كل من الشرائع السماوية ، ولذلك لايوجد إقبال على التنازل عن السيولة وإقراض النقود إتقاء للشبهات ، وخاصة أنه لايوجد إجماع من الفقهاء فى الاسلام أو المسيحية على تبرئة الفائدة من الطابع الربوى •

إلا أنه يمكن مجارية الاكتناز بتأمين الادخار وضمان إسترداده بسهولة من خلال وضع نظم واضحة لذلك على النحو التالى :

١ – ضمان الدولة للمدخرات المودعة بالبنوك ، وصناديق التوفير وإعفاء الاوعية الادخارية من الضرائب بشكل عام •

٢- الاعفاء الضريبى للارباح التى لاتقوم الشركات بتوزيعها واستخدامها فى تمويل الاستثمارات الوطنية .

٣- إستخدام مكاتب البريد فى القرى كصناديق إنتخابية وتسهيل إجراءات إستلام المدخرات وإستردادها أسوة بما هو متبع فى المجتمع الجزائرى ، حيث يستخدم فائض العمالة فى هذه المكاتب للقيام بهذا الدور .

٤- إصدار أذون خزانة قابلة للدفع عند الطلب وأخرى قابلة للاسترداد فى المناسبات الهامة مثل الزواج أو الوفاة أو المرض ، مع تقرير إمكانية خصم هذه الاوراق مما يرفع من معدل سيولتها ، وتخفيض أثمانها بحيث يمكن أن يستفيد منها صغار المدخرين .

٥- ضبط الاستهلاك من خلال تحديد نمط الاستهلاك المسموح به وعدم إنتاج السلع ذات الطابع الكمالى الذى يمكن الاستغناء عنه ، تبعاً لمستوى الدخول السائدة ومراحل التنمية المختلفة ، وكذلك ضبط الاستيراد الإستهلاكى ، وعدم إستيراد السلع التى لاتتناسب مع نمط الاستهلاك .

٦- تخفيض الضرائب على التركات كحافز للادخار وترك ثروة للأبناء .

٧- فرض ضرائب على الاستهلاك وخاصة على السلع نصف الكمالية والكمالية .

٨- ترك التفاوت فى الدخول بين الطبقات والفئات الاجتماعية ، إذ أن ذلك يضمن قيام ذوى الدخول الأكبر بالادخار ، لان ميلهم المتوسط والحدى للاستهلاك يكون أقل من أصحاب الدخول المحدوده والفقيرة وقد لجأت الى ذلك إنجلترا فى القرن التاسع عشر إذ قامت بالضغط على الاجور لصالح الارباح ، قامت بالاعتماد على الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك مع تخفيف الضريبة المباشرة على الدخول ، ومن ثم ميزت أصحاب الدخول

الأكبر حفاظا على الادخار ، واستجابة الطبقات الرأسمالية لذلك وكانت أرشد إستهلاكا وأكثر إستثمارا ، واستطاعت أن تبنى النمو الاقتصادى ، وهو مايمكن التعبير عنه بأن إنجلترا أعفت الاغنياء والرأسماليين من تكاليف بناء التنمية والتقدم وتحملته الطبقات الفقيرة والمتوسطة . وعلى نفس النمط كان بناء الاتحاد السوفيتى بعد الثورة الاشتراكية حيث عمدت الى تخفيض الاستهلاك بوجه عام لكافة الطبقات الاجتماعية وبصفة خاصة الطبقات العمالية والفلاحين .

وهذه الاجراءات تجافى العدالة الاجتماعية ، ولايمكن أن تنجح فى بناء تنمية إقتصادية وإجتماعية الا اذا كانت فى ظل إجراءات بوليسية قمعية عاتيه تقوم بها الدولة فى مواجهة الطبقات الاجتماعية المظلومة والمحرومة من نتاج عملها ، وهو الاسلوب الذى ساد فى انجلترا طوال فترة التنمية الصناعية ، وكذلك طوال حكم ستالين فى الاتحاد السوفيتى .

ولا أظن أنه يمكن فى العصور الحالية تبنى مثل هذا النمط من التوزيع لتعبئة الادخار ولبناء التنمية وذلك لاسباب متعدده :

١- أن هذا النموذج اذا كان قد نجح فى كل من انجلترا والاتحاد السوفيتى فلقد فشل فى غالبية الدول التى حاولت أن تأخذ حذوهما ، والسبب فى ذلك أن هذا الاسلوب ليس السبب فى نجاح التنمية فى كلا البلدين ، وأن هناك أسباب أخرى متعدده لنجاحهما . وأهم سبب لنجاح التنمية الصناعية فى انجلترا والعالم الغربى هو الاستنزاف لثروات العالم الثالث من خلال الاستعمار . أما نجاح ستالين هو تبنى النموذج الاشتراكى وإنتهاج التخطيط الشامل للتنمية الاقتصادية .

٢- الادخار الاجبارى • وهو الادخار الذى يستقطع من الدخول لحساب الدولة ، وأدوات الادخار الاجبارى الضرائب والاصدار الجديد والحد من الاستيراد عن طريق الرسوم والضرائب الجمركية ، وكذلك يدخل فى إطار الادخار الاجبارى القروض الاجبارية ، الا أنها تختلف عن وسائل الادخار الاجبارى فى أنها نوع من الادخار لحساب صاحبه ، ويستطيع استرداده بالشروط المحدده للقرض •

ويختلف أسلوب تعبئة الادخار الاجبارى تبعاً لظروف كل بلد ودرجة النمو التى وصلت اليها ، وكذلك درجة تنوع الاقتصاد القومى •
ويمكن تقسيم المجتمعات المتخلفة الى نوعين من الاقتصاديات :
الاقتصاديات ذات المحصول الواحد • والاقتصاديات ذات التنوع(الاقل تخلفا)

أ- الاقتصاد ذو المحصول الواحد •

يعتمد كثير من الاقتصاديات المتخلفة على محصول واحد أساسى ، الى جانب بعض المحاصيل الاخرى الثانوية • مثال ذلك الاقتصاد المصرى حتى بداية السبعينات كان يعتمد أساسا على محصول القطن ، والدول العربية البترولية تعتمد على البترول ، وكوبا تعتمد على السكر ••• الخ • وبطبيعة الحال فإن الاقتصاد القومى وكذلك السياسة المالية تتأثر بهذا الوضع ، وليس أمام السلطات الاقتصادية الا الاعتماد على عائد هذا المحصول ، وأن تقتطع جزء من إيراد هذا المحصول كإدخار لابد منه لتحقيق التنمية •

ويلاحظ أن الامر يختلف إذا كان هذا المحصول الواحد يستهلك الجزء الاكبر منه فى داخل المجتمع ، أم أن هذا المحصول يصدر منه الجزء الاكبر فى الغالب •

وفى الحالة الاولى • عندما يستهلك الجزء الاكبر من المحصول فى الداخل ، فإن أفضل طريقة للحصول على جزء من قيمته هو فرض الضريبة على رقم الاعمال •

أما فى الحالة الثانية • عندما يكون الجزء الغالب من المحصول موجها الى التصدير فأنه يمكن فرض رسم تصدير على الصادرات منه • وهذه الضريبة يمكن أن يتحملها المصدر الوطنى أويتحملها المستورد الاجنبى حسب مرونة الطلب الخارجى على هذا المحصول •أو تمنح الدولة الوطنية المصدر احتكارا • فإذا كان الطلب الخارجى على هذه السلعة غير مرن فان الذى سوف يتحمل الجزء الاكبر من الضريبة المستورد (نقل عبىء الضريبة) ، أما اذا كان الطلب على السلعة أو المحصول أكثر مرونه فإن من سوف يتحمل الضريبة هو المصدر الوطنى • وبناء على هذه الحقيقة فأن بعض الدول إستطاعت أن تحمل المستورد عبىء الضريبة (رسم التصدير) مثل شيلى المصدرة للنترات ، وسيلان المصدرة للشاى ، حيث كان رسم التصدير الذى يتحملة المستورد ٢٥٪ من قيمة الصادرات ، ونفس النتيجة تتحقق اذا كانت الدولة المنتجة تتمتع بمركز إحتكارى فى إنتاج محصول معين • وفى كلا الحالتين فأن الدولة الوطنية تحمل العالم الخارجى تكاليف التنمية •

ويعيب هذا الاسلوب أن حصيلة الضريبة لن تكون مستقره (وكذلك الدخل القومى) ، إذ سوف تحدث تقلبات نتيجة تقلبات الطلب الخارجى على المحصول الوطنى ، وكذلك تقلبات الأثمان العالمية • إلا أنه يمكن تجنب هذه التقلبات عندما تفرض الضريبة على الوعاء الكمى للصادرات من المحصول وليس على الوعاء القيمى •

ب- الاقتصاديات المتنوعة (الاقل تخلفاً)

وهى الاقتصاديات التى حققت بعض البناء الصناعى وأصبح لديها قطاعات إنتاجية أخرى الى جانب قطاع الزراعة والاستخراج . ومن هنا أصبحت هذه الدول فى وضع إقتصادى أفضل إذ تستطيع السياسة المالية أن تعبىء مزيداً من الفائض الاقتصادى من أكثر من قطاع . ومن هنا فانه يمكن فرض ضرائب على الدخل والثروه الى جانب الضريبة على المواد الاولية (المحصول الزراعى أو الاستخراجى) .

وتعتبر الضريبة على الدخل وعلى الثروة أكثر عدالة من الضريبة غير المباشرة على الاستهلاك ، الا أنه لايمكن التوسع فى فرض أى منهما فى المراحل الاولى للتنمية الاقتصادية ، وذلك حفاظا على الادخار . أما بعد أن أصبح هناك عائداً للتنمية ، فان ثمار التنمية لابد أن يستفيد منها كل من شارك فيها من الطبقات المختلفة ومن ثم فإن اللجوء الى الضريبة المباشرة على الدخل والثروة يصبح عملا جوهريا لتحقيق العدالة ولضمان استمرار جهود التنمية .

وكذلك يمكن أستخدام الضريبة الجمركية لتحقيق أهداف متعدده فى إتجاه تعبئة الفائض الاقتصادى . أولاً، هو الحد من إستيراد السلع الاستهلاكية كوسيله من وسائل الادخار عندما يضطر الغالبية لعدم إستهلاك السلع المستورده . ثانياً، تحقيق إيرادات للدولة من حصيلة الضريبة الجمركية أذا ما حدث إستهلاك للسلعة من أصحاب الدخول العالية. ثالثاً، ضمان حماية الصناعات المحلية وازدهارها ، رابعاً،

توفير عملات أجنبية (أثمان السلع الاستهلاكية) يمكن أن تستغل فى شراء الآلات والمعدات الاجنبية من العالم الخارجي لبناء التراكم وتوسيع الطاقة الانتاجية .

ولايعيب الحد من الاستيراد الا أنه فى حالة عدم أنخفاض الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية فإن أسعارها سوف ترتفع ، وهو مايمنح المنتجين فرصة تكوين أرباح استثنائية على حساب المستهلكين . وهو مايعنى أن طبقة المنتجين هى التى أستفادت من إجراءات تعبئة الفائض الاقتصادى لتمويل التنمية الاقتصادية ، ويمكن معالجه ذلك بفرض ضرائب على الارباح الاستثنائية ، وأن يتم توجيه بعض الاستثمارات لزيادة الانتاج الاستهلاكى لمنع إستمرار التضخم وأرتفاع الاسعار .

٣- الاصدار الجديد . ويدخل ضمن أدوات فرض الادخار الاجبارى الاصدار النقدى الجديد ، والهدف الاساسى من الاصدار النقدى الجديد هو تمكين الدولة من إستغلال الموارد العاطلة فى الاقتصاد المتخلف . وينعى على الاصدار الجديد أنه يؤدى الى التضخم وأرتفاع المستوى العام للاسعار ، الا أن هذه المقولة ليست مطلقة ويمكن للسلطات النقدية أن تستخدم الاصدار الجديد بحكمه بحيث لايؤدى الى التضخم وذلك باقامة تعاون فعال بين السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة الاستثمار .

وتختلف فعالية الاصدار النقدى الجديد فى تمويل التنمية تبعا لحالة الاقتصاد المتخلف وما اذا كان فى مرحلة الاعتماد على المحصول التصديرى الواحد وعدم مرونه الجهاز الانتاجى ، أم أن الاقتصاد حقق بعض المرونه ببناء بعض الصناعات وتشغيل بعض القطاعات الاقتصادية .

أ- الاقتصاد ذو المحصول الواحد • كما سبق أن أوضحنا سمات هذا النوع
من الاقتصاد فان الاصدار النقدى الجديد سوف تستخدمه الدولة فى شراء
جزء من المحصول أو من المحاصيل الرئيسية لتقوم بتصديره الى العالم
الخارجى لتحصل على عملات أجنبية يمكن أن تمول بها شراء الآت
ومعدات لبناء التراكم الرأسمالى فى القطاعات الاخرى مثل قطاع الصناعة.
وهكذا فان استخدام الاصدار النقدى فى تحقيق إدخارا عينيا يتم تحويلة الى
عملات أجنبية عن طريق التصدير.

وهذا الاسلوب لامفر منه لمثل هذه الدول ذات المحصول الواحد
وتتوقف درجة نجاحه على حالة الطلب الخارجى ، ذلك أن دخول الدولة
مشتريه فى السوق الداخلى يؤدى الى رفع الاثمان ، وهو مايعوق حركة
الصادرات الى الخارج • وفى حالة عدم قدره الدولة على التصدير
للمحصول التى قامت بشراءه فان الامر سوف ينتهى بخلق دخول لصالح
طبقات (التى تم الشراء منها) على حساب بقية الطبقات الاخرى •

الا أن الواقع أن الدولة لن تقوم بهذا الاجراء الا فى إطار وفره فى
المحصول المشترى ، ومن ثم فان أسعاره لن ترتفع بقدر كبير يعوق
التصدير بدخول الحكومة مشتريه لجزء منه يخصص للصادرات كما هو فى
حالة القطن المصرى • ويجب أن نلاحظ أن هذا الاسلوب يمكن أن يستخدم
أيضا فى تمويل التنمية فى الداخل ، والفارق أنه فى الحالة الاخيرة سوف
يمنح دخولاً لطبقة معينة على حساب بقية الطبقات ، اذا أن التضخم الذى
سوف ينتج عن الاصدار الجديد سوف تتحمله كافه الطبقات فى شكل إدخار
أجبارى يخفض استهلاكها ، وبطبيعة الحال فان معدل التضخم فى كل
الاحـوال سوف يعتمد على مدى قدرة الاصدار النقدى على تشغيل الموارد

العاطلة التى يمكن شراؤها بالعملات الوطنية ، وتحويلها الى إنتاج جديد يضاف الى المجتمع .

ب- فى حالة الاقتصاد المتنوع . الاصدار النقدى فى هذه الحالة أكثر أمانا منه فى الحالة السابقة ، إذ سوف ينصرف الى تشغيل الموارد العاطلة ، وسوف يؤدى الى زيادة الانتاج بما يتلافى التضخم . ويرجع ذلك الى أن الجهاز الانتاجى أكتسب بعض المرونه التى تجعله قادراً على التمدد وزيادة الانتاج استجابه الى الزيادة فى الدخول النقدية المترتبه على الاصدار النقدى .

ثانيا : الاستفاده من العوامل الايجابية للاقتصاد المتخلف .

رغم صعوبة

صياغة سياسة مالية محكمة فى الدول المتخلفة أهم أهدافها هو المساهمة فى بناء التراكم الرأسمالى ، الا أن هناك ايجابيات للدول المتخلفة فى هذا المجال تتميز بها عن الدول المتقدمة . وهذه الايجابيات يمكن إستخدامها فى صياغة سياسة مالية أكثر فعالية فى الدول المتخلفة عنها فى الدول المتقدمة . وهذه الايجابيات على النحو التالى :

١- أرتفاع الميل للاستهلاك . الميل المتوسط للاستهلاك فى دول العالم المتخلف مرتفع ، وكذلك الميل الحدى للاستهلاك مرتفع ، وهو ما يعنى أن أى زيادة فى الانفاق الاستثمارى حتى ولو كانت متواضعة إنما تعنى زيادات متتالية فى الدخل القومى وبمعدل أعلى من معدلات الزيادات التى تتم فى الدول المتقدمة التى يتناقص فيها الميل الحدى للاستهلاك ، وهو ما يعنى أن مضاعف الاستثمار فى الدول المتخلفة أكبر كثيراً من مضاعف الاستثمار فى الدول المتقدمة .

ويعنى هذا أن رفع مستوى الدخل القومى فى الدول المتخلفة أسهل منه فى الدول المتقدمة ولايحتاج الى كميات كبيرة من الاستثمارات . ورغم أن الميل الحدى للاستهلاك يبدأ فى التناقص والانخفاض مع أرتفاع حجم الدخل الا أن ذلك لايحدث فى الدول المتخلفة الا بعد فتره طويلة يمكن أن تستوعب الزمن اللازم لتحقيق بناء التنمية وإستكمال النقص فى الهيكل الانتاجى .

ومع ذلك فأن إتجاه الميل الحدى للاستهلاك إلى التناقص مع إرتفاع الدخل ومايمكن أن يترتب عنه من إنخفاض مضاعف الاستثمار (أى نقصان معدل زيادة الدخل نتيجة للزيادة فى حجم الاستثمار) يعوضه الى حد كبير أثر المعجل (وهو معدل الزيادة فى حجم الاستثمار نتيجة لزيادة حجم الاستهلاك) ، إذ أن المعجل مثل المضاعف يخلق حركة تراكمية خلال مايتولد عن الانفاق الاستهلاكى من زيادات متتالية فى الاستثمار .

ويعنى ذلك أن الانفاق الاولى سواء كان إستثماراً أم استهلاكا أم أنفاقا عاما ، أم تصديرا ، يؤدى خلال مايحدث من زيادة فى الطلب على الاستثمار، أى زيادة الدخل القومى بكميات مضاعفة .

وخلاصة ما سبق أن أى زيادة فى الانفاق الاستثمارى تؤدى الى زيادات متتالية فى الاستهلاك ، وكذلك الدخل القومى (كأثر للمعجل) .وهذه الزيادات فى الإستثمارات الجديدة تؤدى بدورها أيضاً الى زيادة الأستهلاك الذى يؤدى الى زيادات جديدة فى الإستثمار ، وهذه الحركة التراكمية تتم بفعل تداخل أثر المضاعف والمعجل معاً.

ويشترط لتحقيق النتيجة السابقة لتداخل أثر المضاعف المعجل ضرورة عدم وجود إستثمارات معطلة أو تعمل بـأقل مـن طاقتهـا الانتاجية ، وكذلك توافر مرونة عرض القوى العاملة والموارد الطبيعية ، لكى تتحقق الآثار المترتبه على الانفاق الاولى (الزيادة الاولية فى الاستثمار) .

٢ - تزايد معدل الكفاية الحديه لرأس المال ·من المعروف أن أحد أهم مشاكل الاقتصاديات المتقدمة إتجاه معدل الكفاية الحدية لرأس المال الى الانخفاض بزيادة حجم الاستثمار ·لكن الدول المتخلفـه تتميز بارتفاع معدل الكفاية الحدية لرأس المال فى المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية ، بل إن بداية التنمية الاقتصادية وتحول الجهاز الانتاجى من الجمود الى المرونة تدريجيا بزيادة تقدم التنمية الاقتصادية يرفع من معدل الكفاية الحدية لرأس المال . ويرجع ارتفاع معدل الكفاية الحدية لرأس المال فى الدول المتخلفة الى وفرة فرص الاستثمار (يقابلة ضيق مجالات الاستثمار فى الدول المتقدمة) ووفرة الموارد التى لم يصل اليها التشغيل ، وكذلك إرتفاع معدل زيادة السكان (يقابله إنخفاض معدل نمو السكان حتى الاقتراب من الصفر فى كثير من الدول المتقدمة) .

٣ - إرتفاع فاعلية الادوات الاقتصادية ·فالتنمية الاقتصادية بما تخلقة من مرونة للجهاز الانتاجى (بإنشاء مشروعات إنتاجية جديدة) وبما ينتج عن ذلك من زيادة فى الدخول ومرونه لعرض سلع الاستهلاك ، فإنه يمكن الالتجاء الى الاصدار الجديد أو التوسع فى الائتمان لتمويل التنمية دون ماخوف كبير من إشتعال التضخم ·كما الانتقال فى غمار التنمية الاقتصاديه من المشروعات الصغيرة الى المشروعات الكبيرة يمكن من زيادة الاوراق المالية، ويؤدى الى إتساع السوق النقدية والسوق المالية ، وهو مايعطــــى

سعر الفائدة فاعلية أكبر فى توجيه السياسة النقدية والمالية . وهكذا فإنه مع بداية التنمية يمكن إستخدام أدوات إقتصادية نقدية ومالية لم يكن من الممكن إستخدامها قبل بدء برامج التنمية، وكلما تقدمت التنمية كلما كانت هذه الادوات أكثر فاعلية.

٤ - ضرورة تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى . أثبت التحليل الكينزى أن التوازن التلقائى للاقتصاد القومى عند مستوى التشغيل الكامل مستحيل دون تدخل الدولة ، وقرر أن التوازن عادة مايتم عند مستوى التشغيل الناقص بما يتضمن من بطالة ، ومن ثم فإن الدولة مطالبة بالتدخل لرفع مستوى الطلب الفعال عن طريق الاستثمار الحكومى (الاستثمارت العامة). وأذا كان هدف محاربة البطالة أقل صعوبة من التنمية التى تستوجب الأستثمار لاستكمال الهيكل الانتاجى وبناء التراكم الرأسمالى اللازم لذلك ، فأن بناء التنمية المستقلة يستلزم ضرورة حتمية الاستثمارات الحكومية ، وتدخل الدولة لتعبئة الفائض الاقتصادى وتوجيهه الى الاستثمار في التراكم الرأسمالى.